الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.مولاي الطاهر- سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: إدارة المشاريع

بعنوان

إستخدام الطرق الكمية في تقييم التنمية الفلاحية

دراسة حالة لولاية سعيدة

من إعداد :

- **ماجي سفيان**
- **ناضر حمزة**

تحت أشراف الدكتورة:

زواد رجاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:	رئيسا
الأستاذة: زواد رجاء	**مشرفا و مقررا**
الأستاذ:	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2017/2016

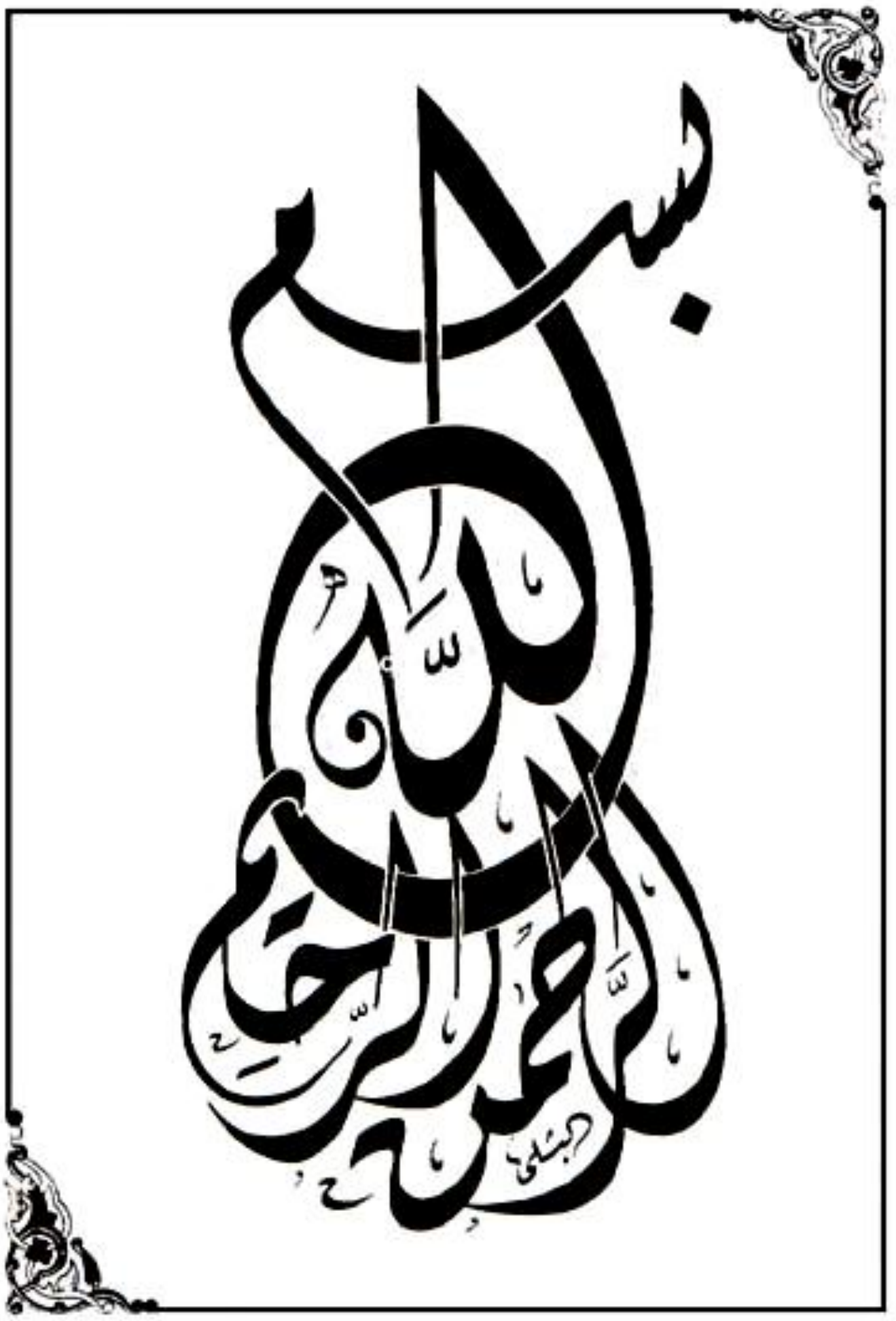
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى الأستاذة المؤطرة "**زواد رجاء**"

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث بمن فيهم كل عاملي مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة وخاصة السيد "مرزوق مختار".

إهداء

إلى من بسمة الحياة وسر الوجود أمي الحبيبة

الى من أحمل اسمه بكل افتخار روح أبي رحمه الله

الى أخي وسندي في الحياة " ناصر حمزة

اليكم جميعا أهدي هذا العمل

سفيان

إهداء

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا الى:

الوالدين الكريمين وإخوتي حفظهم الله

إلى من شاركني إتمام هذا العمل أخي وزميلي «ماجي سفيان"

إلى كل الأهل والأقارب والأحباب وكل من تشرفت بمعرفتهم

حمزة

الفهرس

مقدمة عامة

الفصل الاول:اساسيات حول التنمية الفلاحية

مقدمة الفصل

المبحث الاول: ماهية التنمية الفلاحية

المطلب الاول: مفهوم التنمية الفلاحية.

المطلب الثاني: اهداف التنمية الفلاحية.

المطلب الثالث: اسس التنمية الفلاحية.

المبحث الثاني: الزراعة وادوارها وخصائصها.

المطلب الاول: مفهوم الزراعة.

المطلب الثاني: الادوار الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية و الزراعية.

المطلب الثالث: خصائص الزراعة

المطلب الرابع: انواع الزراعة.

المبحث الثالث :أهمية قطاع الفلاحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني ومكانتها ضمن المخططات التنموية.

المطلب الاول: الاهمية النسبية للإنتاج الفلاحي من الانتاج

الداخلي الخام.

المطلب الثاني: المساهمة في استيعاب العمالة

المطلب الثالث: المساهمة في التجارة الخارجية.

المطلب الرابع: المساهمة في تغطية الطلب الوطني على الغذاء.

المبحث الرابع: الإصلاحات الزراعية ورفعها على المردودية.

المطلب الأول: إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: توسيع القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: إعادة تنظيم القطاع الفلاحي.

المطلب الرابع :البرامج المرفقة والمدعمة.

خاتمة الفصل.

الفصل الثاني: واقع التنمية الفلاحية لولاية سعيدة.

مقدمة الفصل

المبحث الأول :لمحة عن الزراعة والانتاج الفلاحي لولاية سعيدة.

المطلب الاول: الموارد الفلاحية لولاية سعيدة

المطلب الثاني :الانتاج الفلاحي لولاية سعيدة

المطلب الثالث: الصحة الفلاحية

المبحث الثاني :تطبيق نموذج التحليل الى العوامل الاساسية ACP على بيانات الفلاحة لولاية سعيدة.

المطلب الاول:تعريف النموذج ACP

المطلب الثاني: تطبيق نموذج ACP على بيانات مديرية الفلاحة

المطلب الثالث: تحليل النتائج

خاتمة الفصل

خاتمة عامة

المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
التشكرات	
الجداول	
الاشكال	
مقدمة عامة	
الفصل الاول:اساسيات حول التنمية الفلاحية(الايطار النظري)	
مقدمة الفصل	2
المبحث الاول:ماهية التنمية الفلاحية	3
المطلب الاول:مفهوم التنمية الفلاحية	3
المطلب الثاني: أهداف التنمية الفلاحية	3
المطلب الثالث: أسس التنمية الفلاحية	4
المبحث الثاني: الزراعة ادوارها وخصائصها	5
المطلب الاول: مفهوم الزراعة	6
المطلب الثاني: الأدوار الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية للزراعة	6
الفرع الاول:الادوار الاجتماعية	6
الفرع الثاني: الأدوار الاقتصادية	8
الفرع الثالث: الأدوار البيئية	10
المطلب الثالث: خصائص الزراعة	10
المطلب الرابع: أنواع الزراعة	13
المبحث الثالث: أهمية قطاع الفلاحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني ومكانتها ضمن المخططات التنموية	15
المطلب الاول:الاهمية النسبية للإنتاج الفلاحي من الانتاج الداخلي الخام	15
المطلب الثاني: المساهمة في استيعاب العمالة	17

المطلب الثالث: المساهمة في التجارة الخارجية	17
المبحث الرابع: الإصلاحات الزراعية ورفعها على المردودية	18
المطلب الاول:اعادة هيكلة القطاع الفلاحي	19
المطلب الثاني: توسيع القطاع الفلاحي	25
المطلب الثالث: إعادة تنظيم القطاع الفلاحي	26
المطلب الرابع: البرامج المرفقة والمدعمة	27
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: واقع التنمية الفلاحية لولاية سعيدة	29
مقدمة الفصل	30
المبحث الاول: لمحة عن الزراعة والانتاج الفلاحي لولاية سعيدة	32
المطلب الاول:موارد الانتاج الفلاحي	37
المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي	47
المطلب الثالث: الصحة الفلاحية	51
المبحث الثالث: تطبيق نموذج التحليل الى عوامل اساسية ACP على بيانات الفلاحة لولاية سعيدة	55
المطلب الاول: تعريف نموذج ACP	58
المطلب الثاني: تطبيق نموذج ACP على بيانات مديرية الفلاحة	59
المطلب الثالث: تحليل النتائج	60
خاتمة الفصل	66
خاتمة عامة	67
قائمة المصادر	68
قائمة المراجع	69
الملاحق	71
ملخص	80

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(01)	**تطور الوزن النسبي للإنتاج الفلاحي من الانتاج الداخلي الخام خلال الفترة (2009/2000**	16
(02)	تطورات مساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة للفترة 2009/200	17
(03)	العدد المكون والموجه للقطاع الفلاحي	23
(01-01)	كمية الماء المستهلكة للمزروعات	43
(02-01)	المساحة المسقية لموسم 2016/2015 مع تحديد نوع الزراعة ونظام الري	44
(03-01)	تطور المساحة المسقية الاجمالية والمخصصة منها للحبوب	46
(04-01)	انتاج وجمع الحبوب خلال ثلاث سنوات الاخيرة 2016/2015/2014	48
(05-01)	منشئات التخزين	50
(06-01)	المساحة وكمية الانتاج للخضروات الطازجة	52
(07-01)	تطور شعبة انتاج الخضر الطازجة	53
(08-01)	تطور شعبة انتاج الزيتون	53
(09-01)	حضيرة الولاية للعتاد الفلاحي	55
(10-01)	الاحتياجات في الجرارات لبلوغ المعدل الوطني	56
(11-01)	اجمالي جمع حليب البقر	57
(12-01)	تطور شعبة اللحوم البيضاء الحمراء و البيض	60
(13-01)	وضعية التلقيح ضد الحمى القلاعية لسنة 2016 حسب الدوائر	62
(14-01)	وضعية التلقيح ضد مرض الجدري لسنة 2016 حسب الدوائر	64
(15-01)	مراقبة شتلات الزيتون الخاصة لمؤسسة الهندسة الريفية(عين الحجر)	65
(16-01)	المتغيرات التي اجريت عليها الدراسة	69
(17-01)	تكوين المحاور وفقا للمتغيرات الاساسية.	72

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	خريطة لولاية سعيدة	41
(02-01)	المساحة المسقية لموسم 2016/2015	45
(03-01)	تطور المساحة المسقية الاجمالية والمخصصة منها للحبوب	46
(04-01)	منتوج الحبوب للموسم الفلاحي 2016/2015	47
(05-01)	تطور انتاج وجمع الحبوب خلال ثلاث سنوات الاخيرة	49
(06-01)	مقارنة احتياجات الحبوب للماء وكمية الامطار المتساقطة	49
(07-01)	انتاج الزيتون لموسم الفلاحي 2016/2015	54
(08-01)	انتاج جمع الحليب البقر لموسم 2016/2015	58
(09-01)	تطور جمع الحليب البقر منذ موسم 2016/2006	59
(10-01)	تحديد المكونات الاساسية	71
(11-01)	الشكل رقم (01-11) تمثيل البلديات للمحور العاملي F1 و F2	75

يعد قطاع الفلاحة ركنا أساسيا من اركان الاقتصاد الوطني ويعتبر أحد الموارد الهامة للدخل الوطني حيث يقع على عاتقه تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، وكذلك احتياجات الصناعات المحلية كخط خلفي يعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الزراعية من فواكه ولحوم وخضروات، وبالتالي تدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني مما يساعد على الحد من الواردات وتنشيط الصادرات وهو ما يعني زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازمة لدفع عجلة التنمية في مختلفة القطاعات، فضلا عن مساهمته في فرص العمل.

انطلاقا من هذه الأهمية نجد العديد من الدول اولت اهتماماتها الأساسية نحو القطاع والسياسات التي تؤدي الى تحسينه ،خاصة بعد التقرير العالمي 1986 الذي جاء ليذكر أن نجاح الاقتصادي للدول النامية يتوقف بصورة رئيسية على النجاح في مجال الزراعة ،ويتطلب النجاح في تطوير القطاع الزراعي اعداد دراسات عديدة في مجال البحوث وتطوير وسائل الزراعة الحديثة ،والجزائر وكغيرها من الدول النامية عرف القطاع الفلاحي لها عدة التغيرات وتجارب في مجال التنمية الزراعية ،وذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها هذا الأخير والتنظيمات القانونية المختلفة ،الهدف منها ادخال التوازن على الهيكلة الصادرات وتخلص من التبعية للخارج في ميدان استيراد فبعد الاستقلال بدأت ملامح الاشتراكية تطفو على السطح بدا من التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية ،ثم قانون الثورة الزراعية لكن هذه البرامج عرفت مشاكل عديدة مما أدى بالدولة الى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بتكوين مزارع اشتراكية عمومية.

لكن بعد ازمة البترول 1986وما ترتب عنها من انخفاض في إيرادات الدولة من الضرائب غير العادية هذه الأخيرة اثر تشوهات السياسية الزراعية المدعمة من خلال اختلال الهيكل الإنتاج ،وانخفاض نسبة تغطية الواردات من طرف الصادرات التي زادت من حدة عجز الميزان التجاري ،وبالتالي استنزاف المدخرات الوطنية من العملات الصعبة ،مما اثر على حجم المديونية خاصة نتيجة ثقل الفاتورة الواردات تجاه الحبوب ،وهو ما اثر على تمويل المستثمرات الفلاحية بالوسائل الازمة لزيادة الإنتاج ،وجعل الفلاحة الجزائرية غير قادرة على مسايرة متطلبات المرحلة التي كان يهدف اليها الاقتصاد الوطني من تلبية الحاجيات الغذائية هذا الوضع المتردي دفع بمتخذي القرار تطبيق إصلاحات في المجال الزراعي تمثلت في إعادة تنظيم الهيكل الفلاحي بتخليها عن الاشتراكية وذلك بخوصصة المزارع الفلاحية الاشتراكية وانشاء مزارع فلاحية جماعية وفردية .بموجب قانون 87/19المتعلق بالمستثمرات الفلاحية ،وهو يعتبر اول التدابير التي طبقت في القطاع الفلاحي حيث قامت الحكومة بتقسيم ما يقرب من 3500مزرعة حكومية كبيرة الى استغلالات جماعية وفردية ،تتمتع بحقوق استغلال طويلة الاجل ،وتلاها الإصلاح في الهيكل ،وبعد مرور اكثر من عشرين سنة من التطبيق ثم الغاء احكام هذا القانون رقم

03_10المؤرخ في 15اوت 2010ليحدد شروط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ، بالنظر الى الأهمية في إعادة تنظيم القطاع الخاص بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها ،ويأتي هذا القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008لأول مرة منذ الاستقلال .

ورغم كل الإصلاحات التي عرفها هذا الأخير ،الا ان القطاع الفلاحي ما زال يتبع النمط التقليدي في استخدام الموارد والإنتاج والتخزين والتسويق ،فقد اصبح يعيش وضعا متخلفا بحيث انه لم يرتقي الى الأهداف المسطرة ،وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الاستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية ،حيث ان اختلال التوازن بين الطاب المتزايد والعرض القليل ادى الى توسع فجوة التبعية ،وتفيد الاحصائيات من خلال تقييم التنمية الفلاحية الجزائرية ان الجزائر ترصد ما يقارب 7.2مليار دولار للاستيراد الزراعي منها حوالي 5.4مليار دولار واردات غذائية وذلك من اجل تغطية 30في المئة من الاحتياجات الغذائية ،بسبب ضعف الإنتاج الفلاحي بسبب احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2005، ومن المفارقات ان معدل نمو الناتج الفلاحي يتناقص بالتزامن مع المخططات التنموية ،حيث انخفض من 20.5في المئة خلال فترة التسعينات الى 14.2في المئة خلال مرحلة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001/2004)الى 10.3في المئة خلال مرحلة تنفيذ برنامج دعم النمو (2005/2009)وهو ما يتناقص والمبالغ المالية المرصودة .

ويهدف انتهاج الجزائر الى سياسات التعديل الهيكلي للإصلاحات الفلاحية الى انتقال نحو اقتصاد السوق، و المنافسة في معظم الميادين الاقتصادية بالنسبة للقطاعين الخاص والعام، ولقد افرز تفعيل هذا التوجيه انفتاح السوق الوطنية، الامر الذى اثر على التنمية الفلاحية، فلقد اتسم مستواه بالانخفاض في مختلف المجالات: المالي، الانتاجي، التسويقي، وبغية تحسينها امام المصالح الجزائرية المختصة في المجال الفلاحي ان تبحث عن تطبيق افضل مداخل، نظم واساليب تواكب تطورات محيطها، ومن اهمها الاساليب الكمية التي تعتمد على معلومات الكمية القابلة للقياس المدعمة للحقائق، وبالتالي فهي تعتبر احدى الوسائل التي تساعد المسير على اتخاذ القرارات الملائمة والدقيقة في الوقت المناسب.

اشكالية البحث:

يدور موضوع الدراسة حول فهم اسس واهداف التنمية الفلاحية في الجزائر، والزراعة وخصائصها واعادة الهيكلة والاصلاحات ومن هنا نطرح الاشكالية التالية:

* ماذا نعني بالتنمية الفلاحية؟

*ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟

* الى مدى يمكن للمنتوجات الفلاحية ان تخضع لتقييم باستخدام طرق الكمية؟

الفرضيات:

* مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الانظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات وتطورات في السنوات الاخيرة قامت بها الحكومة من اجل تنمية الاقتصاد الوطني.

* قد يكون دافع حقيقي لفتح مجال في تحسين الانتاج الفلاحي باستخدام طرق الكمية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعد قطاع الفلاحي في الجزائر ركيزة اساسية لبناء الاقتصاد الوطني، الا انه لم يحظى بي اهتمام كبير من قبل المختصين، لكن مع مطلع هذه الالفية، لاحظنا تحول كبير مس هذا القطاع، هذا ما اثار اهتمامنا و بخصوص المجهودات التي تبدلها الدولة لتحسين المردودية، ومن هنا تم اختيار الموضوع بناءا على:

* الاهتمام الشخصي بموضوع التنمية الفلاحية

* حداثة موضوع التنمية الفلاحية من حيث تقييمه باستخدام طرق الكمية

* يمثل موضوع التنمية الفلاحية من انشغالات الساعة الراهنة على المستوى الوطني للنهوض بالاقتصاد الوطني

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه محاولة لمعرفة مدى إمكانية تطبيق المؤشرات الكمية في المصالح الفلاحية الوطنية

اهداف البحث:

*توضيح الإطار النظري للتنمية الفلاحية

*تأصيل المفاهيم الأساسية للتنمية الفلاحية وتوعية المصالح بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير الاقتصاد ومعالجة مشاكله

منهجية البحث:

على ضوء الإشكالية المطروحة فان المنهجية المتبعة في انجاز بحثنا اعتمدت على المنهج التاريخي للمراحل التي مرت بها التنمية الفلاحية الجزائرية من خلال التطرق الى عرض مفاهيم عن التنمية الفلاحية والتعرف على الطرق الكمية وتم على المنهج الوصفي التجريبي)

حدود ومجال الدراسة:

* **من حيث البعد الزماني:**تتناول في هذه الدراسة التنمية الفلاحية التي اتبعتها الجزائر، و التطرق الى مختلف الاصلاحات التي شهدتها مع مرور الزمن وادرس على الخصوص تطبيق الكمية على الفلاحة لولاية سعيدة من خلال الاحصائيات للفترة 2016 المقدمة من طرف المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

* **من حيث بعد الموضوع العلمي:** تتمحور هذه الدراسة حول طرق الكمية اتجاه تقييم التنمية الفلاحية أي انها ستهتم بصفة خاصة بالمؤشرات الكمية في إطار تقييم التنمية الفلاحية

* **من حيث البعد المكاني:** يتضمن البحث دراسة ميدانية كانت على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة

تقسيمات البحث:

* **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان اساسيات حول التنمية الفلاحية الذي تطرقنا فيه الى التنمية الفلاحية حيث تناونا فيه اهم التعاريف بالتنمية الفلاحية واهداف واسس التنمية الفلاحية والزراعة وادوارها وخصائصها واهمية قطاع الفلاحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني من إصلاحات الزراعية واعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتوسيع وتنظيم القطاع والبرامج المرفقة والمدعمة .

* **اما الفصل الثاني:** جاء تحت واقع التنمية في ولاية سعيدة وفيها تطرقنا الى لمحة عن الزراعة والانتاج الفلاحي للولاية، من الموارد والانتاج والصحة الفلاحية وتطبيق نموذج التحليل الى عوامل اساسية ونتائج التي وصلنا اليها من خلال تطبيق ACPعلى بيانات مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة .

صعوبات الدراسة:

*لا يخفي على اهل الاختصاص ان موضوع البحث المعالج حديث، لذلك اعترض عملنا هذا مجموعة مرتبة حسب حدتها كما يلي:

*ندرة البحوث القديمة والحديثة التي تناول موضوع استخدام طرق الكمية في تقييم التنمية الفلاحية

*كذلك عدم وجود دراسات سابقة يتضمن عنوان البحث

*عدم توفر الكتب التي تناول موضوع طرق الكمية في تقييم التنمية الفلاحية في مكتبة الجامعة

الدراسات السابقة:

مذكرة لنيل شهادة ماجيستر «إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الثمانينات "معهد العلوم الزراعية جامعة تلمسان 1994/1993.

مقدمة الفصل:

تمتلك الفلاحة عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها وتطويرها فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وسنتطرق ألي مفهوم التنمية المحلية وأسسها وأهدافها، و الزراعة بأدوارها وخصائصها ومساهمتها في الادوار الاجتماعية واقتصادية والثقافية والبيئية واهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والاصلاحات التي مرت بها الزراعة في الجزائر واثرها على المردودية.

المبحث الأول :ماهية التنمية الفلاحية

المطلب الأول :مفهوم التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية إحدى جوانب التنمية الاقتصادية فقد عرفت التنمية أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية ، كما عرفت بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أوهي إعادة ربط الموا رد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن.

ويتفق مفهوم التنمية الفلاحية مع المفهوم العام للتنمية الاقتصادية حيث يرتكز عن الجانب المادي وذلك باتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وتكوين رأس المال من أجل التنمية الاقتصادية وذلك على حساب الجانب الاجتماعي ويمكن التمييز بين نوعين:

الأول : هو إعادة تنظيم العلاقات الفلاحية

الثاني : زيادة الموارد الفلاحية المستخدمة.

المطلب الثاني: أهداف التمية الفلاحية

ان الهدف الاساسي الذي ركزت عليه المدارس الاقتصادية هو زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي ،وبما ان التنمية الفلاحية جزء هام من التنمية الاقتصادية فانه يكفي استعراض الأهداف ركزت عليها التنمية الاقتصادية بشكل عام نظرا للترابط و التداخل في الجوانب التنموية المختلفة وبالتالي فان ما تهدف اليه التنمية الفلاحية يتمثل في:

-زيادة الدخل الوطني الاجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد الى اقصى مستوى ممكن بتحقيق التراكم الرأسمالي ويتم ذلك عن طريق زيادة النمو سواءا في الناتج والإنتاجية فهناك حاجة الى انتاج اضافي لتلبية الطلب المتزايد من جانب السكان الى زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات ، والى خلق وظائف .

- التوصل الى انتاج اكبر قدر من الناتج المادي او الدخل الحقيقي وتحقيق اعلى مستويات اتغلال للموارد المتاحة.

- وللاستقرار اهمية خاصة بالنسبة للزراعة حيث تسعى الى تحسين فترات الازدهار والانكماش في الدورة التجارية مع الاخذ في الحسبان ما يتسم الانتاج الفلاحي من عدم الاستقرار بسبب تقلبات المناخ و المؤثرات البيولوجية وعدم الخضوع التام للسيطرة التنظيمية فيجب توسيع الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الاراضي ،اقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل والتقليل من هجرة القوة العاملة من القطاع الفلاحي الى القطاعات الاقتصادية الاخرى.

المطلب الثالث: أسس التنمية الفلاحية

تعتمد التنمية الفلاحية على مجموعة من الاسس يجب توفرها حتي تضمن النموذج الملائم للتنمية ،الا ان معظم الدول النامية تتميز بمجموعة من الخصائص و الصفات الاقتصادية و الاجتماعية حيث يمكن حصر اهم تلك الصفات التي تعتبر سمات للتخلف الاقتصادي بصورة عامة و الفلاحي بصورة خاصة بالمتغيرات التالية ، كالمشكلة السكانية وعدم كفاية راس المال وتراكمها ، و البطالة المقنعة ، و اختلال الهيكلة للتجارة الخارجية وتخلف البنيان الاجتماعي و الثقافي.

تعتبر هذه المتغيرات من معوقات التنمية الاقتصادية الفلاحية والتي من اسسها:

- ضيق السوق وانخفاض الدوافع الاستثمارية.

- البنية الاساسية والهياكل الانتاجية القائمة.

- حلقة الفقر المفرغة.

- اثر التجارية الخارجية على العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبصورة عامة فان معظم القطاعات الفلاحية سواء في الدول النامية او المتقدمة تعاني من تحقيق اهدافها التنموية ،ومن بين هاته المشاكل التي تسود في الدول النامية و التي يمكن تجاوزها اذا وفرت الدول الامكانيات و الوسائل الازمة لذلك هي :

- مشكلة العلاقة السكانية الارضية: حيث تتميز الدول النامية بارتفاع الكثافة السكانية الارضية المزروعة فهناك فجوة كبيرة بين المتغيرين

- مشكلة الندرة النسبية لراس المال في القطاع الفلاحي :وذلك بسبب محدودية الطاقة الادخارية الاستثمارية سواء على المستوى الوطني او على مستوى القطاع الفلاحي

- مشكلة السعة المزرعية: التي تقاس بمقدار عناصر الانتاج المزروعة مجتمعة او مجموع قيم هذه العناصر او واحد منها وهي تختلف باختلاف الاستخدام التكنولوجي والكفاءة الادارية وقد تحول هذه المشاكل دون سيادة التمية الفلاحية الملائمة في الدول النامية ، حيث ان معالجتها تحتاج الى رؤية اقتصادية ملائمة ترتبط بسياسة فلاحية تمكن من تحقيق الاهداف المرسومة للتنمية الفلاحية في الاطار المحدد لها ووفق الامكانات المتاحة والممكن استخدامها ،ولا يكفي ذلك حتى تبدا عملية التنمية الفلاحية اذ يجب ان تتوفر بجانب المتغيرات المذكورة شروط اخرى تعتبر كظروف ملائمة تعمل في

ظلها عوامل الانتاج الفلاحي ، وهذه الشروط ضرورية لأداء باقي العوامل الاقتصادية بكفاءة مناسبة ، واهم الظروف الملائمة والشروط الضرورية لأداء برامج التنمية الاقتصادية الفلاحية ما يلي:

- الظروف الداخلية والاستقرار السياسي

- اكتمال السوق او استخدام الكفاءة التوزيعية للموارد الفلاحية

- توافر الانشطة الاقتصادية الفلاحية التكميلية[1]

وحتي يتم تنمية هذا القطاع يتطلب الامر توفير العناصر الاساسية للتنمية الاقتصادية ،ونظرا لان تنمية القطاع لا يمكن تحقيقها منفصلة عن التغيرات و التأثيرات التي تحصل في الجوانب الاخرى من البنيان الاقتصادي لذا سيتم التطرق لعناصر التنمية الفلاحية

1/ التغيرات البنيانية وهي التي يتم فيها تركيب القطاعات والانشطة.

2/ الدفع القوية يقصد بها توفير قدر من الاستثمار يتيح للاقتصاد الوطني البدء بالتحرك نحو النمو الذاتي ويتحدد ذلك حجم الاستثمار

3/ الاستراتيجيات الملائمة لاستمرار عملية التنمية :حتي ولو توافرت العناصر السابقة فانه في ظل غياب استراتيجية تنمية ملائمة لاستمرار معدلات النمو الاقتصادي فان الفشل سيكون من نصيب التنمية ،وتستمد الاستراتيجية الملائمة مقوماتها من الظروف الاقتصادية المتوافرة ،ويلعب حجم القطاع الفلاحي واهميته دورا هاما في تحديد استراتيجية النمو الاقتصادي فضلا عن متغيرات اخرى (استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير متوازن.

1/http://bekkar.site11.com/

المبحث الثاني :الزراعة وأدوارها وخصائصها.

المطلب الأول :مفهوم الزراعة.

إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق فإننا نجدها مشتقة من الكلمتين agr وتعني الحقل أو التربة وكلمة cultureتعني العناية .وعلى هذا يمكن القول إن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض أما بالمعنى الذي نقصده هنا فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها للإنتاج محاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب ومشتقاته واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها وكذلك تشمل الزراعة أي عمل أخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى مخازن أو الوسطاء . فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة للاستثمار الموارد الأرضية والبشرية وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1].

المطلب الثاني :الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للزراعة.

تلعب الزراعة أدوارا هامة وبارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكافة الشعوب والمجتمعات وذلك باعتبار أن الدور يني ما يمكن أن تقدمه الزراعة للناس وما يتوقعوه منها من إشباع لحاجاتهم كنشاط اقتصادي .إضافة إلى أن الزراعة ذات أهمية كبيرة في تحقيق التوازن البيئي الذي تحتاج إليه المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية الأخرى التي تعتمد في حياتنا على توفر البيئات المناسبة التي تساعدها على الاستمرار والتكاثر وعدم الانقراض .وفيما يلي نتناول أهم الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للزراعة.

الفرع الاول:الدور الاجتماعي للزراعة.

تؤثر الزراعة على الحياة الاجتماعية للسكان بالقرى والأرياف كما لا يقتصر هذا التأثير على المناطق الزراعية وحدها بل يمتد إلى كافة المدن والمناطق المأهولة بالسكان، ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية :

أولا: تقليص معدلات الفقر

للزراعة سجل حافل وراسخ كأداة لتقليص الفقر بحيث يحقق النمو الزراعي تحسينات كبيرة لأفقر السكان لاسيما في أفقر الاقتصاديات الأكثر اعتمادا على الزراعة ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الزراعة فعالية في تقليص الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير

[1] عبد الوهاب مطر الداهري اسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي (ط 1 مطبعة العالي بغداد 1969) ص 28.

الزراعية[1]، ومثال على ذلك أن إحدى الدراسات تبين أن النموذج الناتج المحلي بنسبة 1 في المئة بسبب الزراعة يزيد نفقات 30 في المئة من الفقراء ملا يقل عن 2.5 مقارنة بالنمو الذي تحققه سائر القطاعات الاقتصاد وتكشف دراسة اخرى على انه بفضل النمو الزراعي نقص عدد الفقراء الذي تحققه القطاعات غير الزراعية[2].

ثانيا : المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر

تتأثر المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الاوفر من المشاريع التنمية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المتخلفة والنامية ، وقد نتج عن ذلك وجود تباين واضح بين المستويات التنمية في المدن والارياف ومما لاشك فيه ان تطوير الزراعة والاهتمام ، سيؤدي الى تنفيد العديد من المشاريع التنموية الزراعية في المناطق الريفية مما سيساهم في لعمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.

ثالثا: توفير الخدمات الاساسية في القرى

عندما تكون الجهود موجهة نحو تطوير الزراعة في القرى ،فان ذلك لن تكون قاصر على الانتاج الزراعي وما يرتبط به من مشاريع ،بل ان السكان الزراعيون لهم نصيبهم من هذا التطوير والمتمثل فيما سيتم استحداثه او توفيره من خدمات او تحسين للخدمات القائمة كالخدمات التعليمية والصحة وخدمات الطرق والكهرباء والمياه والاتصال وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لاستحداث التنمية الزراعية والريفية المطلوبة في القرى.

رابعا: الحفاظ على العادات و التقاليد القروية

صف المجتمعات القروية بسمات ثقافية مميزة من اهمها التمسك بالعادات والتقاليد الحميدة وعدم التخلي عنها خاصة ما يرتبط منها بشخصية المجتمع الدينية والاجتماعية ، ومما يساهم في تعزيز هذه الصفة تشيع الزراعة والمزارعين وتنفيذ مشاريع تنموية ريفية تدفعهم نحو الاستقرار بقراهم وزيادة ارتباطهم بالأرض الزراعية والعمل الزراعي ،وهذا بدوره يساعد في الحفاظ علي هوية المجتمع الثقافية والدينية وبالتالي التقليل من الاثار السلبية للحملات الثقافية الاجنبية المخالفة لعقائد المجتمع وعادته وتقاليده[3].

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **اسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي** (ط 1 مطبعة العالي بغداد 1969) ص 37.
[2] البنك الدولي للإنشاء و التعمير تقرير عن التنمية في العالم 2008، الزراعة من اجل التنمية واشنطن 2007، ص7.

[3] الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية ،تقرير الفقر الريفي 2011،طباعة كانتيلي روما لإيطاليا نوفمبر 2010 ،ص34-35.

الفرع الثاني: الدور الاقتصادي للزراعة

تؤثر الزراعة اقتصاديا على مختلف القطاعات الانتاجية الاخرى بالمجتمع ،اضافة الى ان هذا التأثير لا يقتصر على المجتمعات الزراعية او الريفية التي تقوم سكانها او بعضهم بممارسة العمل الزراعي بل يتعداها الى باقي المراكز والتجمعات البشرية الاخرى الحضرية منها و القروية ، من المهام الاقتصادية للزراعة في المجتمع ما يلي:

أولا: المساهمة في الناتج الوطني

تختلف هذه المساهمات باختلاف الامكانات والموارد الزراعية المتاحة من دولة لأخرى فهناك بلدان اقتصاديا قائم على الزراعة وتضم معظم بلدان منطقة افريقيا جنوب الصحراء حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني اكثر من 32 في المئة حتي تصل الى 64 في المئة مثل :غينيا الاستوائية وليبيريا، وهناك بلدان اقتصاديها سائر في طريق التحول (الى نظام السوق) وتضم معظم بادان مناطق جنوب شرق اسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا تتراوح نسبة المساهمة بين 7 في المئة و 25 في المئة ،في حين تبقي مساهمة البلدان القائم اقتصاديا على المناطق الحضرية وهي تضم معظم بلدان منطقة امريكا اللاتينية والكثير من بادان منطقة اوربا واسيا الوسطى اقل من 7 في المئة ، ويرجع انخفاض هذه النسبة لأسباب منها تطور القطاعات الاخرى غير الزراعية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة ، ومع هذا يبقي الناتج الزراعي جزءا هاما من الناتج الوطني حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية[1].

ثانيا: توفير الايدي العاملة.

تعتبر الزراعة قاعدة اساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل ، خاصة انه لا يتطلب سوى الحد الادنى من المهرات مقارنة بأنشطة العمل الاخرى وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الانشطة الاخرى وتختلف نسبة استيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلدان اخرى حسب الانظمة الاقتصادية السائدة ، ففي البلدان المتقدمة يستوعب القطاع الزراعي اقل من 4 في المئة فقط (الو-م-ا، اليابان ، فرنسا والمانيا 2 في المئة ، ايطاليا 3 في المئة) نتيجة التقدم العلمي في الزراعة الآلات الزراعية ، اما في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة فإنها تستوعب من 50 في المئة الى 93

[1]FAO statistic al year book prodnced Economic and sosia Devlopment Roma 2010.

في المئة (بوركينا فاسو 92 في المئة غينيا 80 في المئة ،السنغال 70 في المئة ، سيراليون 60 في المئة ، التوغو 53 في المئة ، باعتبار ان معظم السكان يقيمون في المناطق الريفية و استخدام مهم لأساليب الزراعية التقليدية[1].

ثالثا: توفير المواد الخام للقطاع الصناعي

تساهم الزراعة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمداد الصناعة بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنتوجات والاطارات والاثاث وغيرها من الصناعات التي يمكن ان تقوم دون ان تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعتها من القطاع الفلاحي ، اضافة الي تنمية وتطوير الصناعات الغذائية التي يتم عن طريقها امتصاص الفائض من الانتاج الزراعي وحفظ وتخزين التغذية ونقلها الى اماكن مختلفة مما يساهم في حفظ وتحسين اسعار السلع الزراعية وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار العام ،ويؤدي هذا الى تحقيق نوع من التوازن بين الكميات المعروضة و المطلوبة من السلع الزراعية وهذا بدوره يؤدي التحقيق مصالح المنتجين و المستهلكين كما يمد القطاع الزراعي القطاع الصناعي بفائض العمالة التي تهاجر من الريف الى المدينة للتعلم والتدرب والالتحاق بالصناعات المختلفة[2].

رابعا: الزراعة مصدر للعملة الصعبة

لا تعتبر الزراعة مصدر للمواد الغذائية و الفلاحية فحسب بل إنها تساهم في توفير العملة الصعبة الناجمة عن التصدير و احلال الكثير من المنتجات الفلاحية وعلى هذا الاساس فان الكثير من الدول في العالم ، اصبحت تطبق بعض السياسات الزراعية من اجل تنمية وتطوير اهم المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية وذلك من اجل زيادة مبادلاتها التجارية مثل البرازيل بلد رائد في تصدير اللحوم و البن ، فرنسا كندا و الوم ا رائين في تصدير الحبوب ،كما تعتبر الزراعة وسيلة هامة من اجل الحد من استيراد بعض السلع الزراعية وذلك عن طريق تطبيق نموذج احلال الواردات الزراعية، فمثلا البلدان النامية تنفق الملايير من الدولارات على استيراد المواد الغذائية و الفلاحية غير انها باستطاعتها ان تقلل من الاستيراد وذلك عن طريق انتاج واستثمار مواردها الزراعية[3] .

[2] http://w.w.w.fao.org/bocrep/015/an081m/an079aOO.htm(25/04/2012).

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،الاتجاهات الحديثة في التنمية (الدار الجامعية الاسكندرية 2000)،ص 28.

[3] دحماني علي أنواع التنمية و اهميتها بالنسبة للمجتمعات الخاصة المتخلفة مجلة دراسات اقتصادية دورية فصلية ،العدد17،اكتوبر 2010،ص113.

الفرع الثالث: الدور البيئي للزراعة

بعد الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الاولويات التي تسعى كافة المجتمعات الى تحقيقها وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الانسان نتيجة تدهور البيئة ،ومن الاثار الايجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة ، ومن الاثار الايجابية للزراعة على البيئة الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء ، الحد من التصحر من خلال اعادة زراعة الغابات وغرس الاشجار في المناطق المعرضة للزحف الرمال بفعل السيول او الرياح او الحد من تملح الاراضي عندما تتبخر المياه بعد عملية السقي غير سليمة او انعدام الصرف الصحي حسب المفهوم الشامل للتصحر، ويمكن ان تساعد الزراعة في مكافحة الانحباس الحراري بحيث تكون مجال صرف للكاربون من خلال الغطاء النباتي او التربة التي تمتلك قدرة قصوى للتخزين حيث احتجزت الاراضي المزروعة بالمحاصيل وحدها في الفترة 1998-1999 ما يقدر بكمية تتراوح بين 590 مليون طن و 1180 مليون طن من الكاربون على شكل مادة عضوية في التربة ماتية من فضلات المحاصيل و السماد الطبيعي ، وتشير الاسقاطات الى انه يمكن للمجموع ان يرتفع بنسبة 50 في المئة حتي عام 2030 . وما للزراعة من اثار ايجابية على البيئة فان هناك بعض السلبيات الناتجة عن الاستخدام غير متقن للموارد والمدخلات الزراعية مما استدعي الى المناداة بتطبيق اساليب التنمية الزراعية المستدامة التي من شانها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها بما يتوافق مع الحفاظ على المعطيات البيئة للمنطقة المزروعة[1].

المطلب الثالث: خصائص الزراعة.

تتميز الزراعة بالمميزات التالية مجتمعة ولا يمكن وجودها مجتمعة الا في الزراعة ومن الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية ايجاد الحلول المناسبة لها ، وفي ما يلي هذه المميزات:

اولا: ضخامة نسبة راس المال الثابت في الزراعة.

تقدر نسبة راس المال الثابت (يمثل قيمة وسائل الناتج الزراعي من الارض وما عليها من منشئات واشجار وحيوانات والات غيرها وما يتفق عليها من تحسينات) في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الاموال المستغلة ،حيث ان الجزء الاكبر من راس المال لا يتغير مع تغيير الانتاج وهذا مما يؤدي الى صعوبة اجراء اي تعديل او تحويل انتاج الى انتاج اخر حيث

[1] دحماني علي أنواع التنمية و اهميتها بالنسبة للمجتمعات الخاصة المتخلفة مجلة دراسات اقتصادية دورية فصلية ،العدد17،اكتوبر 2010،ص113.

التكاليف الثابتة يجب ان يتحملها المزارع سواء استغل ارضه ام لا يستغلها بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح اذ ان التكاليف المتغيرة تؤلف الجزء الاكبر من مجموع التكاليف وهذه بإمكان تغييرها حسب كمية السلع لمطلوب انتاجها.

ثانيا: طول دورة الناتج الزراعي

إن الفترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الانتاج وبين الحصول على الانتاج طويلة ،حيث ان القمح مثلا لا يتمر قبل ستة اشهر ، والنخلة بعد ثماني سنوات ،اي ان دورة الناتج الزراعي طويلة بينما دورة الناتج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الانسان ،يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة استجابة لطلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات يحد من انتاجه واذا اضطر يتوقف عن العمل و يغلق مصنعه ولكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها اي انه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلة مجهولة المعالم ، واذا فرضنا انه يعلم ما سيكون عليه حالة السوق في المستقبل فليس من السهل ايقاف انتاج حقل للفواكه او حظيرة للحيوان باي سهولة في ايقاف معمل من المعامل هذا من جهة ومن جهة اخرى اذا أراد الفلاح زيادة منتجات الالبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتي تلد ابقاره ،وكذلك الفواكه وغيرها ، فشجرة التفاح لا تصل ذروة الانتاج قبل بلوغها سن العاشرة ، وعلي هذا اذا ارتفع سعر احد هذه المنتجات ،فقد يغري هذا الارتفاع بزيادة انتاجه ،وقد يبقي السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب فترة الانتظار ، وفي خلال ذلك يوصل الفلاحون زيادة انتاجهم دون دون وجود فضاء ينظمهم ،عندما تكون النتيجة ظهور انتاج كبير في السوق ، يهبط سعر المنتوج هبوطا كبيرا فيقمون بتخفيض الانتاج وبعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة هذا الانخفاض في الانتاج فيرتفع السغر مجددا وتبدا الدورة من جديد ثانية ولذا اصبح من الضروري ان تكون هناك سلطة موجهة ومنظمة للفعليات الاقتصادية لتجنب امثال هذه الازمات.

ثالثا : ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية

تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر علي الصناعة إذ أن الإثبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات الى شروط مناخية لنمو ،ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها ،لأنها عرضه للتقلبات الفجائية ،وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الانسان ، ولهذا يصعب على الفلاح ان يتنبأ عن مقدار ومصير انتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضانات وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الزراعية كدوكة القطن و دوباس النخيل وصدا القمح وغازات الجراد وامراض

الحيوانات) تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المغامرة و المخاطر وتمنع اقامة توازن بين التكاليف الحدية و الانتاج الحقيقي[1].

رابعا: صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص او الزيادة التي يجب اجراؤها على التكاليف المتغيرة اذا ما اراد ان يزيد من انتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها او انخفض فالعرض في حالة محصول واحد اكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الزراعي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر ، حيثان المنتجات الزراعية تتصف معظمها بالمنتجات المشركة كالقمح والتبن ،اللحم والصوف والجلد ،وتعرف المنتجات المشتركة بانها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات انتاجية واحدة يصعب التميز او الفصل بينها حتي نهاية مرحلة الانتاج والتي تعرف بنقطة الاشتقاق ، فاذا اراد الفلاح ان يزيد من الانتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه فعلي الفلاح ان لا يدخل في الحسبان ما طراء على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة او نقص فحسب بل يجب ان ينظر الى الاثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الاخرى التي انتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ، ولكن يصعب تقدير ذلك ، ولو انه من الاهمية بمكان.

خامسا : تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة

من الواضح ان مساحة الارض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة ، وعلى هذا فان الزيادة الناتج الزراعي بسبب فقد يؤدي ذلك الى زيادة الانتاجية الى حد نضطر فيه اللجوء الى استغلال اراضي اضافية اقل خصوبة او تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية ،وبذلك يمرى قانون الغلة المتناقص على الايدي العاملة وعوامل الانتاج الاخرى الداخلة في العملية الانتاجية الزراعية ، فنضطر الى زيادة التكاليف للمحافظة على الانتاج.

سادسا: التقدم العلمي الاثر في الزراعة.

من الواضح ان الزراعة فرع من فروع الناتج العلمي ،اذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة و علم تغذية الحيوان والنبات وامراضها ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له .تحتاج التجارب الزراعية الى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية ،ولذلك اذا نجح احد المزارع في اجداد التجربة جديدة فان ذلك النجاح يتطلب وقتا طويل ،اما دورة الناتج الصناعي فإنها قصيرة وقد تؤثر التجارب العلمية في الانتاج في سنة واحدة اكثر مما تؤثر

[1] منظمة الاغدية والزراعة الامم المتحدة في العالم صوب 2010-2023 تقرير موجز روما 2002،ص 78.

التجارب الزراعية في سنين عديدة في زيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد ،ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق اوسع وعلى اساس علمي ولأمد طويل وتقوم بنشر نتائج هذه التجربة مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة[1].

المطلب الرابع : انواع الزراعة

تنقسم الزراعة الى عدة انواع ،واهم هذه الانواع نذكر ما يلي:(1)

اولا: الزراعة البدائية المتنقلة

يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل اليه شعب من الشعوب ، فمثلا تحدث الزراعة في الاقاليم الاستوائية التي يقوم الفلاحون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الارض ، فاذا استنفذت خصوبة الارض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها.

ثانيا : الزراعة المتخصصة

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح او القطن او القهوة وغيرها ويمكن ان تكون التخصص في اكثر من محصول وتعتمد في الحصول على اكثر من 50في المئة من دخلها النقدي السنوي من الانتاج محصول واحد، انتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير ، ومن اهم الفوائد التخصص تزويد الفلاح بالخبرة و التجربة ،تسهيل عملية الزراعة كالحرث ، الحصاد، الري....،يسهل عملية تضيف المنتوج وتسويقه كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية ،الا ان هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد[2].

ثالثا: الزراعة المتنوعة

نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط (زراعي –نباتي وحيواني)،ومن حيث عدد المنتجات (قمح- خضر و فواكه في النشاط الزراعي ، و تربية المواشي والطيور في النشاط الثاني)،ومن فوائد هذه الزراعة نجد:

[1] عبد الوهاب مطر الداهري اسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي (ط 1 مطبعة العالي بغداد 1969) ص 43-47.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري اسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي (ط 1 مطبعة العالي بغداد 1969) ص 47-49.

-محافظة على خصوبة التربة عن طريق اتباع نظام الدوريات الزراعية.

- امكانية انتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته.

- ضمان استغلال الاراض وتشغيل العمال طوال فترة السنة.

- التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية.

رابعا: الزراعة الواسعة

نجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة في الارضي الفلاحية ولكن لا تستغل على احسن ما يرام بسبب قلة السكان او قلة توفير عوامل الانتاج الزراعي الحديثة وغيرها ،في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الاخر يترك لاستراحة الارض وهو ما يعرف بنظام التبوير الدوري او نظام التعاقب.

خامسا: الزراعة الكثيفة

عندما ازدادت حاجة الانسان الى الاستقرار واتسعت ثقافته الزراعية وتناقصت الاراضي الجديدة اخذ الفلاح في تقسيم ارضه الى اكثر من محصول ،بحيث بدا يستعمل المخصبات من الاسمدة الكيماوية والعضوية بكثافة في الاراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة ويخف هذا التنويع في الزراعة من اجهاد الارض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها[1].

[1] نضال رشيد صبري التخطيط و الرقابة المالية في المنشآت الزراعية ،(المنظمة العربية للتنمية الإدارية الاردن،1994)،ص52.

المبحث الثالث :اهمية قطاع الفلاحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني

تتجلى اهمية القطاع الفلاحي الجزائري في الاقتصاد الوطني فيما يلي:

المطلب الاول: الاهمية النسبية للإنتاج الفلاحي من الانتاج الداخلي الخام

تشير بيانات الجدول رقم (2-1) الى ان وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة 2009/2000 تمثل نحو 9.46 في المئة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات و الخدمات بـ44.12 في المئة و23.42 في المئة على الترتيب وبالرغم من انطلاق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الا ان نسبة المساهمة للإنتاج الفلاحي من اجمالي الانتاج الخام منخفضة نسبيا بمعدل نمو سنوي سلبي يقدر بـ0.3 في المئة حيث حقق ادنى نسبة عام 2008 قدرت بـ7.13 في المئة ،ويرجع هذا الانخفاض الحاصل في مساهمة الانتاج الفلاحي الى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية ، خاصة قطاع البناء والاشغال العمومية الذي تضاعفت قيمته المضافة خمس مرات ،في حين لم تتضاعف القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال نفس الفترة الا ثلاث مرات ،ويرجع ذلك اساسا الى المبالغ الضخمة المرصودة لقطاع البناء والاشغال العمومية في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005) والمقدرة ب 1155 مليار دينار الذي يساوي اربعة اضعاف المبلغ المرصود لقطاع الفلاحة والذي يقدر ب 300 مليار دينار.

الجدول رقم (01):تطور الوزن النسبي للإنتاج الفلاحي من الانتاج الداخلي الخام خلال الفترة (2009/2000)

القطاعات القانونية	2004	2006–2005	2007	2008	2009	09/00
المحروقات	41.094	49.23	48.83	50.91	36.41	44.12
الخدمات	23.89	21.92	22.57	21.50	27.10	23.42
الفلاحة	10.428	8.39	8.22	7.13	10.53	9.46
البناء والاشغال العمومية	8.486	7.29	8.56	8.71	11.37	8.61
الصناعة	7.842	6.04	5.60	5.20	6.51	6.83
رسوم جمركية TVA	8.264	7.13	6.22	6.55	8.08	7.56
الانتاج الداخلي الخام	100	100	100	100	100	100

المصدر: جمعت البيانات وحسبت من طرف الطالب مستعينا ب:وثائق منشورة لدى الديوان الوطني للإحصائيات.

التعليق: يبرز تحليل القيمة المضافة للقطاعين الفلاحي والصناعي ان الفلاحة اصبحت تساهم بشكل افضل في تكوين الثروة الوطنية منذ بداية تطبيق الاصلاحات الاقتصادية على القطاعين ذلك ان القيمة المضافة للزراعة تضاعفت 2.6 مرة بين 2000و2009 ،حيث انتقلت من 346.1 مليار دينار الى 926.3 مليار دينار ،اما القيمة المضافة للقطاع الصناعي فقد انتقلت من 290.1 مليار دينار سنة 2000 الى 573 مليار دينار سنة 2009 ،اي بمقدار 2مرة بين 2009[1]/2000.

[1] مذكرة لنيل شهادة ماجيستر «إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الثمانينات "معهد العلوم الزراعية جامعة تلمسان 1994/1993

المطلب الثاني :المساهمة في استيعاب العمالة :

من خلال بيانات الجدول رقم(02) يتضح أن هناك تفاوت في مساهمة القطاعات الاقتصادية لاستيعاب العمالة ، حيث نلاحظ أن القطاع الفلاحي منذ سنة 2004 إلى غاية 2006 كان يستحوذ على المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات بنسبة 18,1 في المئة إلى 20,7 في المئة ، ثم تراجعت معانته إلى المرتبة الثالثة متأخرا بعد قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال بنسبة تتراوح بين 13,7 في المئة إلى 11,7 في المئة ، مسجلا بذلك هبوطا تنازليا من 20,7 في المئة سنة 2004 إلى 11,7 في المئة سنة 2010 ، يعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل و كذلك عدم توفر الامكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن ، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية و زيادة دخلهم.

جدول رقم(02): تطورات مساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة للفترة 2010/2004

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	معدل 10/04
الفلاحة	20.74	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1	11.7	15.45
الصناعة	13.6	13.2	14.2	12	12.5	12.6	13.7	13.11
بناء و أشغال عمومية	12.41	15.1	14.2	17.7	17.2	18.1	19.4	16.30
تجارة و خدمات	53.25	54.6	53.4	56.7	56.6	56.1	55.2	55.11

Source : ONS Emploi et Chômage au 4eme trimestre 2004/2010 p1.

المطلب الثالث : المساهمة في التجارة الخارجية.

يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال عدد المؤشرات من أهمية معدلات نمو الصادرات و الواردات الزراعية نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية و مساهمة كل من الصادرات و الواردات الزراعية في الصادرات و الواردات الكلية ن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية بالإضافة إلى نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية و أخيرا مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الخارجية الكلية[1].

[1] بخوش صبيحة "السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "الطبعة 1981 .

المبحث الرابع : الاصلاحات الزراعية و أثرها على المردودية.

كان للظروف التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات دورا كبيرا في تبني نمط معين من الانتاج ، كما لعب الاتجاه العام للسلطة الحاكمة هو الآخر دورا في تدعيم ذلك الاختيارات كما كان نمط تسيير المؤسسات الدولة خاصة الصناعة منها على أثر القطاع الفلاحي.

هذا القطاع عرف تطورا تنظيما معتبر سواء من حيث القوانين أو الهياكل و تم ذلك تماشيا التغير الاجتماعي و المتطلبات السياسية الداخلية للبلاد بصفة عامة و الاقتصادية بصفة خاصة فتجربة التسيير الذاتي أو الثورة الزراعية تم تنظيما تغير الريف الجزائري بالمعنى الايجابي للتغير و الأحداث اكتفاءا ذاتيا للسكان فالتجربتين تراعيا الوضعية الخاصة للجزائر بجميع معطياتها الطبيعية ، الاقتصادية و الاجتماعية .

أي أن فشل التجربتين يعود في أساسه إلى انعدام الرؤية الواضحة من قبل القادة السياسيين و المخططين فلم يكن أمام هؤلاء سوى الاختيار بين النمط الاشتراكي و الرأس مالي باعتبار النمطين السائدين في العالم و لم يفكروا في الطريق الثالث الراجع إلى غياب المفكرين الذين كان بإمكانهم إعطاء البديل اضافة إلى مساعدات المقدمة من قبل الدول ذات المنهج الاشتراكي للجزائر من ذلك ليتضح أن الاختيار الاشتراكي لم يكن قناعة بقدر ما كان تجاوبا و الأوضاع التي عرفها العالم آنذاك.

كانت السياسة التنموية و على رأسها القطاع الزراعي بفروعه المختلفة محل انتقاد من قبل نظام الحكم سنة 1979م . الذي أرجع مجمل المشاكل و الصعوبات التي اعترضت مسار التنمية الوطنية إلى عدم قيام الزراعي بالدور المنوط به فالدور الضعيف هذا يرجعه النظام في الأساس إلى سياسة التنمية السابقة و التي فضلت و اهتمت بالتصنيع و بالخص الثقيل منه عن الفلاحة إيمانا منها أن هذا الأخير كفيل بتحقيق التنمية الشاملة.

فبعد أن فشلت الثورة الزراعية في تحديث الزراعة الجزائرية و تكييفها بافتراض أن تحديد الملكية سيدفع إلى زيادة الانتاج ليس عن طريق المساحة المزروعة و إنما لزيادة مردودية الأرض.

وتوسيع القدرات الزراعية في معالجة المتطلبات الغذائية لمجتمع تتغير فيه هيكلة أنماط الاستهلاك حددت سياستها الفلاحية فالتوجيهات لسنوات الثمانينات للتنمية الفلاحية لم تتراجع عن استراتيجية التكييف و نموذج الانتاج التقني فقد

كانت التوصيات تدور حول تدعيم الانتاج الوطني للمدخلات الزراعية : أسمدة ، منتجات وقائية ، بذور مختارة و مكننة ...إلخ فمع بداية الثمانينات شرع في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي كعملية لحل المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي و تكثيف الانتاج الفلاحي.

المطلب الأول: إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

حسب المعجم الفرنسي فإعادة الهيكلة تعني " إعطاء تنظيم جديد على المستوى الاقتصادي أو التقني" من هذا التعريف نفهم إعادة تعديلات على الهيكلة الأصلية ، أي على جملة من العناصر المختلفة المكونة لجسم معين و مترابطة مع بعضها البعض بحيث لا يكون لأي عنصر معنى أو وظيفة معزل عن بقية العناصر ، و ما دامت هذه العناصر مترابطة و متناسقة بحيث أي خلل في أي واحد منها إنما يؤدي باختلال وظيفة الجسم.

فإعادة الهيكلة اعتبر من طرف القادة السياسيين لأزمة التي يعيشها القطاع ككل ، بحيث يعد قادرا على القيام بدوره كما ينبغي : مما يترتب عنه اللجوء للخارج من أجل تغطية الحاجات الوطنية خاصة ذات الاستهلاك الأساسي كالحبوب بحيث تسجل مثلا استيراد الجزائر في فترة 77/74 ما يقدر بـ 50% من الاحتياجات الوطنية بعد ما كان سنة 69/67 حوالي 28% .

هذا الركود لا يعود إلى قلة المردود فحسب بل إلى هجرة اليد العاملة الفلاحية كذلك و توجهها إلى المدن الكبرى حيث امتصت من قبل الصناعة حسب الامتيازات المقدمة لها من طرف هذه الأخيرة، على هذا الأساس فاختيار إعادة الهيكلة كحل لأزمة إنما ارتكز على الأسس :

إعادة الهيكلة كنفي للهياكل و نمط التراكم السابق من هذه الناحية فإعادة الهيكلة ما هي إلا الاستجابة أو رد فعل على البنى و الهياكل غير المتماشية و الأهداف الإنتاج.

أولا أهداف إعادة الهيكلة :

تهدف عملية إعادة الهيكلة

- وضع حد للتنمية غير المتجانسة للقوى المنتجة الفلاحية و غير الفلاحية و الذي كثيرا ما أعتبر سوء توزيع الاستثمارات سبب في ذلك .

- وضع حد للتنمية غير المتساوية للمناطق الاقتصادية و الطبيعية (مدن ، أرياف) و إلى تمركز القدرات البشرية الوطنية في المناطق النائية.
- وضع حد لتنمية لتعدد الأنماط ن التغير الاقتصادي للإنتاج الفلاحي على مستوى قطاع الدولة حيث يوجد مثلا ثلاث أشكال و هي : تعاونيات قدماء المجاهدين الثورة الزراعية و التسيير الذاتي ، استنادا لذلك فأزمة القطاع تطرح كنقص في اهتمام الذي قدم للقطاع من طرف الدولة.
- إعادة الهيكلة كوسيلة لتكييف و تجديد القطاع الفلاحي من هذا المنظور ، فإعادة هيكلة تهدف إلى إقامة مخطط حقيقي لتحديث المستثمرات الفلاحية مع ضرورة الوصول إلى وحدات انتاج ذات نظام أكثر تكثيف و مخطط لتجهيز و استثمار و تأطير كذلك فالوصول للنتاج لابد من تزويد القطاع بكمية معتبرة من رأس المال و بقية العوامل الأخرى ، و إذا عدنا إلى الجهات الوصية على الوزارة فإنها تعرف العملية الآتي:

إعادة الهيكلة ليست لها أية علاقة بتقسيم و توسيع أكثر للأراضي دون أن تكون هناك تناسب مع القدرات لتسيير العملية و تأخذ كذلك طبيعة كل وحدة انتاجية و إذا كان هذا هو تفسير الدولة للعملية فهناك من يرى أن للعملية خلفيات أخرى و في هذا المجال كتب " عبد الحميد حنان" في رسالة إعادة الهيكلة.

- الحقيقة أن الهدف المرجو من ذلك هو استيلاء الدولة أكثر على القطاع ليس كما كان في السابق عن طريق توسيع قاعدة التراكم بفعل التأمينات لكن بفضل إعادة تنظيم القطاعات التابعة لها من جهة و من جهة أخرى المراقبة غير المباشرة للتراكم في القطاع الخاص عن طريق التموين التمويل فالهدف من الهيكلة يمكن تلخيصها بما يلي:
- تكوين وحدات إنتاجية متجانسة طبوغرافيا في شكل المزارع الفلاحية.
- الاشتراكية تضم 50-60 عاملا حيث تسمح باستعمال موارد المزارع بفعالية و ذلك مردودية اقتصادية.
- تزويد هذه الوحدات الانتاجية الجديدة بالتقنيين و المهندسين للتحكم في عملية تأطير المزارع ، بروز نمط التسيير الذاتي و سيادته على كل القطاع الاشتراكي تحت تسمية جديدة و هي المزارع الفلاحية الاشتراكية .

ثانيا : إعادة تنظيم المحيط :

لم تقتصر نظرة القائمين على القطاع الفلاحي على إعادة هيكلة الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع المسير ذاتيا و قطاع الثورة الزراعية بل كذلك إلى إعادة تنظيم أجهزة التسيير الداخلية و أجهزة الوصاية من جهة أخرى ، ففيما تمثلت إعادة هيكلة المحيط؟

إنشاء قطاع التنمية الفلاحية فنظرا لطابعها الإداري و لتمركزها بمقر الولايات أصبح من الصعب على مديريات الفلاحة المتابعة المستمرة للوحدات الانتاجية و التنسيق و المساعدة التقنية فأنشئ قطاع التنمية الفلاحية في الأماكن ذات التواجد الكبير للوحدات الانتاجية أم فيما تدخلاته فإنه يكون جهاز وصاية يأخذ تدخله بشكل مطلق ، و لذا يكون له علاقة مباشرة مع الوحدات و المعاهد.

ما يلاحظ على التركيبة العامة لقطاع التنمية الفلاحية هو الطابع التقني المميز له حيث نجد أنه انطلاقا من المديرية إلى غاية الدوائر كلها مؤطرة من قبل مهندسين في احدى الاختصاصات الفلاحية بمساعدة أعوان تقنيين دائما في نفس التخصص.

و كنتيجة للأهمية التي أعطيت للقطاع الفلاحي مع مطلع الثمانينات تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية و ذلك بموجب المرسوم رقم 82-106 الصادر بتاريخ 13-03-1982 ففي مهام البنك الأولوية هو تحويل كل المصاريف الجملة الخاصة بالمزارع الفلاحية في مختلف القطاعات القانونية بطلب منها، إنشاء البنك جاء كنوع من التخصص و كتقريب المؤسسة من المستثمرات و كذا التحقيق من اجراءات التمويل المعمول بها .

ثالثا : وضعية القطاع الفلاحي بعد اعادة الهيكلة:

إن كان مجموع الاجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية إن أنشأت وحدات فلاحية ذات نظام قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية و هي وحدات متبقية من إعادة الهيكلة لمزارع التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية .

و المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما ادمج في قطاع التسيير الذاتي و منها ما كان محل استفادة فردية.

تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ هي :

- التخصص في النشاط .
- لا مركزية التسيير.
- مشاركة المنتجين في التسيير.

اما الدواوين المنبثقة بفعل العملية هي :

–الدواوين الوطنية للعتاد الفلاحي : وتمثل مهمته في توزيع العتاد الفلاحي و كذا قطاع الغيار مع تجديد العتاد و التجهيزات اللازمة للمزارع و ضمان خدمة ما بعد البيع زيادة الى ذلك يتولى مهمة التكوين الميكانيكيين السائقين و رؤساء المخازن

الديوان الوطني للاحتياط و الخدمة الفلاحية : و هو جهاز عوض الشركة الفلاحية للاحتياط سابقا يقوم بتموين القطاع الفلاحي بالاستهلاكات الوسيطة و التموين بالمواد الغذائية للمناطق الصحراوية و كذا عملية التخزين.

الديوان الوطني للأنعام : تتضمن تغذية الأنعام.

أما الدواوين الجهوية للنشاط تتمثل مهمتها في :

- إنتاج و تسويق عوامل الانتاج الوسيطة.
- تموين المنتوجات بالتجهيز المادي و المنتجات الخاصة بالنشاط.
- إضافة إلى المساعدة على إقامة تعاونيات مختصة.

أما الدواوين الجهوية لإنتاج اللحوم الحمراء فتتمثل مهمتها :

- في تنمية الانتاج و تحويل و توزيع للحوم الحمراء.
- ترقية و تسويق المنتجات نصف منتجة و مشتقات اللحوم.
- زيادة على الدعم للمنتجين على المستوى التقني.

و الهدف من وراء هذه العملية تنظيم هذه الدواوين هو خلق أجهزة متخصصة في مجال واحد بالتالي إعفاء المؤسسة الأم من القيام بكل المهام.

و كتدعيم أكثر لاستقلالية الوحدات الإنتاجية من جهة و القضاء على أشكال الاستغلال غير المنظم من جهة أخرى. فقد عمت المزارع بإطارات تقنية مع العمل على دمجها ضمن مجموع العمال بوصفهم منتجين.

و ما دام تحسين المردود يرتبط دائما بمدى استعمال الطرق العلمية الحديثة و التي هي من مهام المهندسين و التقنيين فقد تم تنصيب ما يقارب 2000 مهندس و 4500 محاسب و ميكانيكي لدى الوحدات الانتاجية المباشرة.

كما تقرر إرسال رسائل التسيير و فسح المجال لمشاركة العمال في إعداد المخططات الانتاجية و إذا كان العدد يعبر عن مدى دعم القطاع بالإطارات التقنية فإنها في الواقع غير كافية.

إذا أنه نجد في الكثير من الأحيان مزارع تشتكي من نقص أو انعدام التأطير التقني فإذا كانت العملية قد عرفت دفعا لأبأس به للإطارات الفلاحية بل إلى قلة توجه هذه الأخيرة إلى القطاع الفلاحي.

و الجدول التالي يبين لنا الفرق بين العدد المكون فعلا و العدد الموجود على مستوى المزارع الاشتراكية سنة 1985.

جدول رقم:(03) العدد المكون و الموجه للقطاع الفلاحي.

	مهندس دولة للزراعة	مهندس تطبيقي الزراعي	تقني
العدد الإجمالي المكون	**100**	**4500**	
الموجهون للمزارع في			**2720**
1985-06/01	**30**	**1520**	

Source : **Hadj Nacer rostomi** : **les Chiers de la reforme** , **Alger EMAC** , **T2 p73**.

قد تم إنشاء مزارع للدولة و المزارع النموذجية لعملية إعادة الهيكلة.

مزارع الدولة: الأراضي المسيرة ذاتيا مهمتها تكمن في ضمان استخدام لعوامل الإنتاج الأكثر نجاحا تدار من قبل مدير معين من طرف وزارة الفلاحة تساهم في الرفع من المستوى القطاع الفلاحي عن طريق كوناه :

- وسيلة دعم لإدخال التطور التقني.
- تساهم في التكوين المهني و تحسين المستوى
- تطبق و تنشر نتائج البحث العلمي في الوسط الريفي.

المزارع النموذجية: فإن مهمة الرئيسة لها تتمثل في البحث عن مختلف العمليات لتكثيف و على هذا فهي على:

- أن تستعمل الوحدات الانتاجية و المزارع عوامل الإنتاج من البذور و غيرها استعمالا فعالا.
- انتقاء و إنتاج البذور بطريقة صحيحة.

- تعميم الحماية الصحية على مجمع وحدات الانتاج.

إن هذه العملية (إعادة الهيكلة) التي جاءت كحل للأزمة التي عاشها القطاع الفلاحي إنما اتبعت هدف جمع كل الشروط التقنية و الاقتصادية المناسبة للزيادة في فعالية الوحدات الانتاجية و يبدو ذلك واضحا من خلال تركيز العملية على ضرورة توحيد أشكال الملكية على المستوى قطاع الفلاحي العمومي و دعم القطاع بكل وسائل التي من شأنها العمل على تحسين وضعيته ، و لذلك اعتبرت إعادة الهيكلة أثار للبيروقراطية التي طالما عرقلت نشاطه.

فقد صاحبت عمليات الضم و التقسيم للمساحات الزراعية قصد تكوين مزارع فلاحية اشتراكية أخطاء كبيرة فقد بقيت بعض المزارع كبيرة جدا و ورثت بعض المزارع من جراء هذا الضم و تقسيم قطع هامشية لا تستغل، هذه المزارع المنشأة لم تلب متطلبات من إطارات و كفاءات ن فقد كان تزويد كل مزرعة جديدة بالكفاءات البشرية اللازمة صعب التحقيق ، لذا أصبح اللجوء إلى المزارع القاعدية (تحت إشراف المزرعة الأم) أمر ضروري ورغم هذا الحل المؤقت بقي مشكل التأطير تعاني منه الفلاحة الجزائرية.

اضافة إلى ذلك فقد ظل بارزا عدم الاهتمام بنشاط الفلاحي من طرف الشباب و هذا ما يجعل الفلاحة تمارس في بلادنا من طرف فئة مسنة و في غالب الأحيان غير مؤهلة تقنيا ، و حتى الذين تكونوا لهذا الغرض يشتغلون مناصب إدارية معظمهم.

و هكذا إعادة الهيكلة للمزارع العمومية التي كانت تهدف إلى إعادة تهيئة الأراضي الفلاحية قصد تحسين الإنتاج و المردودية و الدمج المتناسق للمحيط الفلاحي في نشاطات تهيئة التراب الوطني و البحث عن توازن اجتماعي و اقتصادي أفضل و السير الجيد للهياكل الزراعية لم تدخل التحسينات اللازمة و ظهرت عراقيل كبيرة لتحفيز المنتجين على زيادة انتاجهم و هذا ما يترتب عنه عجز هيكلي و مالي مستمر لمعظم المزارع الاشتراكية و عجز كبير في تحقيق مخططات الانتاج[1].

[1] حسن بهلول القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر :الشركة الطنية للنشر والتوزيع 1976 ص 125-129.

المطلب الثاني : توسيع القطاع الفلاحي.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و للبحث عن أنجح السبل للرفع من مردودية القطاع فقط ، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة باستصلاح الأراضي و حيازة الملكية بتاريخ 1983/08/13 يهدف إلى:

- تشجيع المواطنين على استصلاح و استغلال أقصى ما يمكن من الامكانيات الزراعية في البلاد.
- اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل مواطن يستصلح أرضا بوسائله الخاصة.

ما يمكن استنتاجه من هذين الهدفين هو العمل على توسيع الأراضي الزراعية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة الانتاجية في المجال الزراعي ، حيازة الملكية لا يمكن أن تكون إلا بالأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح و المدرجة ضمن الملكية العامة الممكن استخدامها بعد إجراء الاستصلاح و بعد ذلك يمكن نقل الملكية للقائم بالأعمال مقابل دينار رمزي يدفع لخزين الدولة ن فيمكن للمستصلح المدعم من قبل الدولة في شكل مساهمات قابلة للتسديد في شكل اعتمادات لتمويل برنامج استصلاح .

كما يمكن الاستفادة من الاعفاء من الحقوق و الاتاوات المفروضة على مواد التجهيز و اللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الاستصلاح أو استغلال الأراضي التي أصبحت منتجة[1].

[1] منشور رئاسي صادر في 14 مارس 1981.

المطلب الثالث : إعادة تنظيم القطاع الفلاحي و ظهور المستثمرات الفلاحية

جاءت المستثمرات الفلاحية على أنقاض الهيكلة حيث لوحظ أن المزارع مازالت سيئة التسيير من حيث الموارد الانتاجية و الراجعة لكبر المزرعة من حيث المساحة فقاموا بتقسيم هذه المزارع إلى وحدات إنتاجية صغيرة و يمنحوها لأشخاص يقومون بالاستغلال الحر و التسيير الشخصي من حيث خطة العمل و القرارات فظهر قانون المستثمرات الفلاحية في سنة 1987 و شرع في تطبيقه في 1987/10/01 و يقضي هذا القانون بحل المزارع الاشتراكية و توزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية .

و تسمى بالاستغلاليات الفلاحية الفردية و استفادات جماعية و تسمى بالاستغلاليات الفلاحية الجماعية مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض بموجب هذا القانون قضي على التميز و الفروق الكبيرة التي كانت لسنوات طويلة بين القطاع الخاص و العام في الفلاحة الجزائرية ، حيث أصبح الكل يتعامل و له نفس الحواجز أمام هيئات التموين و التمويل بما تحتاجه عمليات الانتاج الفلاحي.

مضمون قانون المستثمرات الفلاحية :

ملكية أفراد الاستغلاليات الجماعية و الفردية وسائل الانتاج ما عدا الأرض التي تبقى ملكا للدولة حيث تتلقى هذه الأخيرة مقابل استغلالها ضريبة، فدور الدولة انحصر في :

1- التوجيه العام لأنشطة الزراعية.
2- تحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية.
3- التحفيز على التنمية و اللامركزية هياكل الدعم و الاسناد للإنتاج الزراعي، استغلال الأرض بدون تقسيمها و إلزام مستفيدين بالمحافظة على الطابع الفلاحي . و بموجب هذا القانون أصبح المنتجين أحرار في اتخاذ قرارات التسيير و تحديد برامج الانتاج و الاستثمار و التسويق و توزيع العمل بينهم.

– أهداف العملية:

- تحفيز المنتجين بجعلهم المستفيدين المباشرين من نتائج عملهم و المسيرين الفعليين لمزارعهم ، وعليهم أن يختاروا مخططات انتاجهم بكل حرية وفقا لقانون العرف و الطلب أو أي عامل آخر.
- رفع الضغوط على خزينة الدولة النتيجة الحتمية للخسائر المتزايدة في القطاع الاشتراكي.
- محاولة رفع الانتاج الفلاحي بمجابهة الطلب المتزايد و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تجسيد التنمية الشاملة.

– **عوائق العملية** : هناك بعض النقائص يجب ذكرها

- التفاوت الكبير في تقديم الممتلكات المتناول عنها بسبب عدم وضوح القانون فيما يتعلق بأسعارها.
- امكانية التنازل على حق الانتفاع إلى الغير ن و كذلك السماح للمستفيدين بتأجير الأراضي.
- عدم وجود إطارات فنية في الكثير من الاستغلاليات و على وجه الخصوص الجماعية منها مما قلل و أثر على قدرتها في الاستفادة الجيدة من مزايا تقنيات الانتاج الحديثة .

المطلب الرابع : البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

و هي برامج تستجيب لوضعيات معينة فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها و من اهم البرامج:

1–برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

هو برنامج نادر لرئيس الجمهورية يمتد على 4 سنوات (2001–2004) ، و يتمحور حول الأموال المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشئات القاعدية و تحسين الظروف المعيشية و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.

2– برنامج صندوق الجنوب : هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية في الوطن.

3– صناديق خاصة : تهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة بالولايات الأخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية بالإضافة إلى صناديق أخرى منها :

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA
- صندوق الكوارث الطبيعية FCN
- صندوق السهوب.

تطلعات التنمية:

إن الهدف الأول و الأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع و تحسين و ترقية المستوى المعيشي للمواطن و هذا لن يحدث إلا بوجود آفاق و تطلعات تنموية على المستوى المحلي و تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية.

خاتمة الفصل:

مما سبق يتضح ان القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الجديدة قد اعطي بعض النتائج المحفزة على الاستمرار في حركية الاستثمار في هذا القطاع الذي يعد اهم الموارد الاقتصادية في المستقبل خاصة وان الجزائر تعتبر دولة نفطية في معاملاتها الاقتصادية مع الدول الاجنبية.

وفي الحقيقة اذا اريد ان تكون للفلاحة مكانتها اللائقة بهافي الجزائر فان الطريق المؤدية اليها لاتزال في بدايتها ومع ذلك فالوصول الى الهدف لا يستحيل بما ان بلادنا تتوفر على مؤهلات معتبرة في هذا القطاع ، وبما ان الاصلاحات لم تقتصر على جهة من جهات الوطن وانما شملت كامل التراب الوطني عن المبادرة الاستثمارية التي سطرت للتنمية الفلاحية.

مقدمة الفصل:

ان المقصود بالترشيد البحث عن الحالة العقلانية من المجالات الحياة حثيث يتحقق بالاستخدام الامثل والصحيح للامكانيات ويجب ان يكون على اساس علمي مدروس في حيث ان العشوائية لم تعد مناسبة لاتخاذ القرار بسبب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة وهذا ما يترتب من تعقيدات وصعوبات،لهذا السبب لابد من الاعتماد على منهج علمى واضح قائم على اساس الاستعانة بتطبيق الاساليب الكمية في التنمية الفلاحية والتي تتم في المساهمة المباشرة في حل المشكلات الفلاحية كما هو الحال في استخدام اسلوب التحليل الى مركبات اساسية (ACP) وذلك في تحديد المشكلات التي تواجهها المصالح الفلاحية، وذلك في تحديد الموارد والانتاج الفلاحي بمصلحة، و ايجاد الحالة المناسبة لأجل مقارنة مع ما هو كائن في الواقع العلمي و ما يجب ان يكون ولأن قطاع الفلاحة يعتبر قطاع من القطاعات التي تنهض بالاقتصاد الوطني و بوجود خلل في القطاع يؤدي الى التأثير في الاقتصاد.

و تطرقنا في هذا الفصل الى موارد الانتاج و الانتاج الفلاحي و الصحة الفلاحية بنوعيها (النباتية و الحيوانية)، وتطبيق نموذج التحليل الى مركبات أساسية (ACP) على بيانات الفلاحة في ولاية سعيدة.

المبحث الاول: لمحة عن التنمية الفلاحية في ولاية سعيدة .

تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر يحدها شمالا ولاية معسكر، ولاية سيدي بلعباس غربا، وولاية تيارت شرقا، ومن الجنوب ولايتي النعامة والبيض. انبثقت من التقسيم الإداري للولايات سنة 1985. وكان اسمها السابق مدينة العقبان، و تتربع على مساحة صالحة للزراعة تقدر بـ : 206 308 هكتار تابعة للقطاع العام وملك للقطاع الخاص ونظرا لتنوع النشاط الفلاحي بها بسبب الطبيعة الفلاحية المناخية التي تتميز بها الولاية أدى ذلك إلى تقسيمها إلى أربع مناطق فلاحية تتصدرها المنطقة التي تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام والسهوب وهي كالتالي :

1- منطقة تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام وتشمل بلديات يوب ، هونت ، عين الحجر تيرسين ، حساسنة ، شمال مولاي العربي ، سيدي أحمد وشمال المعمورة ، وتمثل نسبة 42 % من المساحة الإجمالية الفلاحية .

2- منطقة متنوعة الزراعات وتشمل بالأساس الوديان التي تقع شمال الولاية (سعيدة، سيدي بوبكر ، سيدي أعمر ، عين السلطان ، أولاد إبراهيم ، أولاد خالد و ذوي ثابث) وتمثل نسبة 26 % من المساحة الفلاحية الإجمالية .

3- منطقة الزراعة الأحادية بحيث تتعاقب فيها الزراعات وتسمى المنطقة الزراعية الرعوية وتشمل جنوب مولاي العربي ، وسط سيدي أحمد ووسط المعمورة ، وتمثل نسبة 13 % من المساحة الفلاحية الإجمالية .

4- المنطقة الرابعة وتسمى بالمنطقة السهبية تختص بالتربية المكثفة للأغنام وتشمل بلديات عين السخونة ، جنوب سيدي أحمد وجنوب المعمورة ، تقدر مساحتها بحوالي 000 120 هكتار وتمثل نسبة 19 % من المساحة الفلاحية الاجمالية .

وأخيرا وبناءا على التقسيم المشار إليه أعلاه يتجلى بوضوح أن ولاية سعيدة تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام

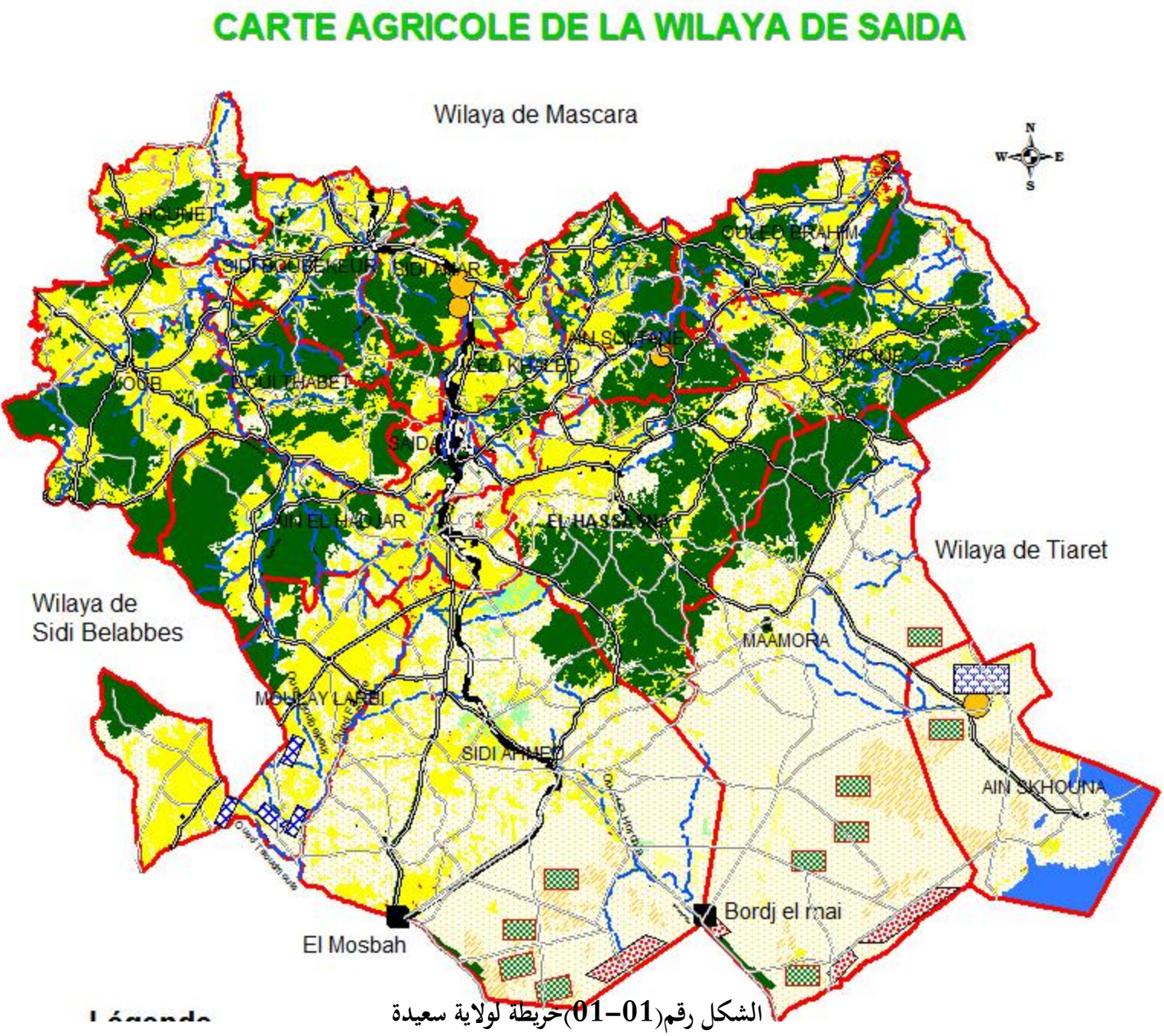

الشكل رقم(01-01)خريطة لولاية سعيدة

المطلب الاول: الموارد الفلاحية(الري)

يعتبر الري من الموارد الفلاحية التي تترتكز عليها الفلاحة، وبما انها عنصر هام في المجال الفلاحي وذلك لتحسين الانتاج كانت لنا لمحة عن الري لولاية سعيدة في المجال الزراعي وبعض الاحصائيات للمساحات المسقية ونقاط المياه المتواجدة مع تحديد نوع الزراعة ونظام الري.

1- المساحات المسقية ونقاط المياه المتواجدة

*تقدر المساحة المسقية حاليا بالولاية بحوالي 22278 هكتار مستهلكة حجم من الماء يقدر ب 66.83هم3.

*يبلغ عدد نقاط المياه المتوفرة بولاية سعيدة ب 1254 (انقاب و الابار)،تغطي مساحة مسقية تقدر بحوالي 20289 هكتار ، اضافة الى اربع حواجز مائية متواجدة بدائرة سيدي بوبكر تغطي ما يقدر 65 هكتار و725 وحدة ضخ من الوديان غطت تقريبا مساحة 1829 هكتار ،بمساحة مسقية فقدرت ب07 منابع تغطي مساحة 95 هكتار تقع اهمها بدائرة سيدي بوبكر (05 منابع لسقي 50 هكتار).

*تعتبر بلدية سيدي احمد بدائرة عين الحجر الرائدة في مجال الري الفلاحي بمساحة مسقية اجمالية مقدرة بحوالي 3613 هكتار، وذلك راجع الى الزيادة في المساحات المسقية في المجال الاشجار المثمرة خاصة اشجار الزيتون وذلك في المحيطات المستصلحة خاصة الموجهة منها للمستثمرين.

*فيما يخص شبكة الري عبر الولاية فقد قدرت المساحة المسقية عن طريق الرش ب12502 هكتار اي ما يقارب 60% من المساحة المسقية الكلية وهذا راجع الى دعم الدولة المستمر للفلاح بمعدات الرش في اطار الصندوق الوطني للتنمية والاستثمار الفلاحي أما السقي بالتقطير فقدرت ب 2612 هكتار ،اضافة الشبكة السواقي ب7164 هكتار.

* اما عن تحديد نوع الزراعة فيجدر للإشارة ان كل الانواع شهدت تحسن ايجابي في شعبتين استراتيجيتين تولى الدولة اهتماما كبيرا لهما وهما الحبوب حيث قدرت بأكثر من 7100 هكتار ، والاعلاف التي تعتبر مادة اساسية للأنعام لإنتاج الحليب حيث شهدت قفزة جد نوعية قدرت ب1510 هكتار مقابل 423 هكتار فقط الموسم الماضي.

*للتذكير فان حجم المياه الذي كان موجه لسقي المزروعات لم يصل بالكامل الى النبتة بل انخفض الى حد 5414 هم3 وهذا راجع الى:

- الحبوب تطلبت سوى الري التكميلي بكمية1500 م3 في الهكتار.

- عامل التبخر المسجل طيلة الموسم (739مم).

- المزروعات المتبقية كالأشجار المثمرة، الخضروات والاعلاف لم تستهلك كمية كبيرة من الماء مقارنة باحتياجاتها النظرية للماء حسب المقاييس التنقيب.

الجدول رقم (01-01) كمية الماء المستهلك للمزروعات.

المزروعات	احتياجات الماء في هكتارم3/ها	حجم الماء المستهلك حسب الاحتياجات النظرية هم3	حجم الماء المستهلك لموسم 2016/2015 هم3	الفارق هم3
الخضروات	10000	6777	2033	-4744
الاشجار	6000	4117	2059	-2058
الاعلاف	3000	0453	0453	/
الحبوب	4500	3207	2138	-1069
المجموع	23000	14554	6683	-7871

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

- **التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ ان هناك اقتصاد واضح للمياه نتيجة لاستعمال الاجهزة التقنية المقتصدة كتقنية السقي بالرشاش وبالتقطير ،حيث فاقت المساحة المجهزة 67% من مجموع المساحة المسقية.

- ان القطاع الفلاحي يعمل بجد للمحافظة على هذه الثروة الغالية (ثروة) المياه وذلك باستعمال الاجهزة المقتصدة للمياه مع التوسيع في المساحات المسقية لضمان الامن الغذائي والمائي معا.

– الجدول رقم (01–02): المساحة المسقية لموسم 2016/2015 مع تحديد نوع الزراعة ونظام الري.

الدائرة	نظام الري	انتاج الخضروات	الاشجار المثمرة	الحبوب	زراعة الاعلاف	المساحة المسقية
حساسنة	السواقي	30	/	05	/	35
	الرش	30	/	799	147	976
	السقي بالتقطير	/	179	/	/	179
يوب	السواقي	356	1 107	/	167	1 630
	الرش	424	/	796	388	1 608
	السقي بالتقطير	/	58	/	/	58
سيدي بوبكر	السواقي	155	2 332	387	/	2 874
	الرش	716	/	773	478	1 967
	السقي بالتقطير	/	233	/	/	233
اولاد ابراهيم	السواقي	955	757	742	/	2 454
	الرش	2 231	/	520	170	2 921
	السقي بالتقطير	/	120	/	/	120
عين الحجر	السواقي	90	75	06	/	171
	الرش	1770	/	3 100	160	5 030
	السقي بالتقطير	20	2 002	/	/	2 022
مجموع الولاية		6 777	6 863	7 128	1 510	22 278

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة

التعليق:نلاحظ من خلال الجدول ان المساحة المسقية عن طريق السواقي كان متمركز بدائرة سيدي بوبكر وكان النصيب الاكبر من الري للأشجار المثمرة، فيما كان نظام الري عن طريق الرش والتقطير كان بدائرة عين الحجر وكان لفائدة الحبوب والاشجار المثمرة على التوالي، فيما كانت مساحة جد قليلة بدائرة الحساسنة.

الشكل رقم (01-02): المساحة المسقية لموسم 2016/2015

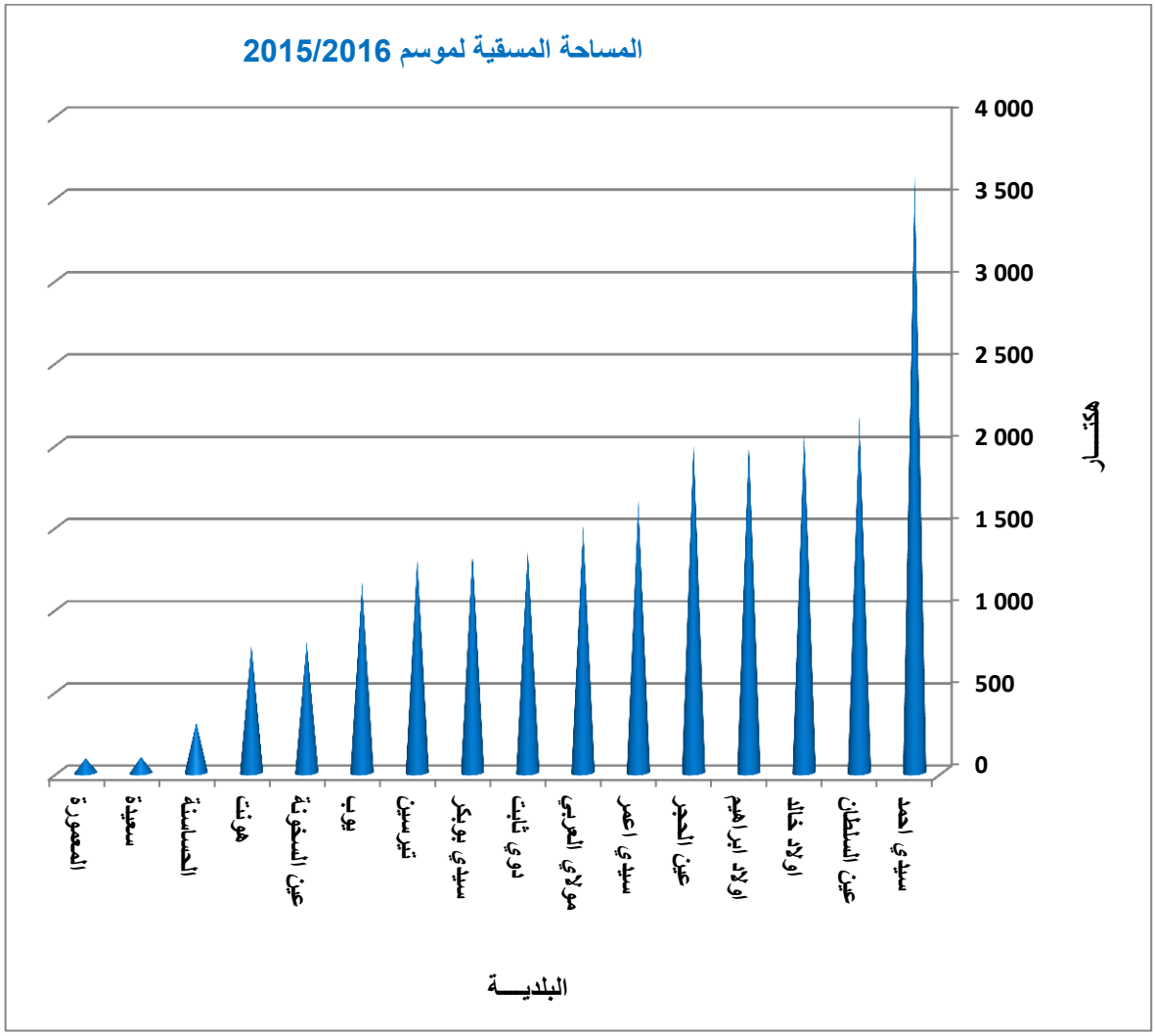

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات(exle2007).

التعليق: من خلال الشكل نلاحظ ان المساحة المسقية لموسم 2016/2015 كان ببلدية سيدي احمد من حيث المساحات المسقية فقدرت بحوالي 3500 هكتار ثم تليها بلدية عين السلطان و اولادخالد و اولاد براهيم و عين الحجر بحوالي 2000 هكتار فيما كانت بلديات الحساسنة و المعمورة وسعيدة شبه معدومة من حيث السقي خلال الموسم.

جدول رقم(01-03) تطور المساحة المسقية الاجمالية و المخصصة منها للحبوب:

السنـــوات	المساحة المسقية الاجمالية (هكتار)	منها الحبوب (هكتار)
2000/1999	3 202	240
2013/2012	9 936	600
2014/2013	14 854	2 845
2015/2014	16 560	3 604
2016/2015	**22 278**	**7 128**
نسبة النمو للسنة الأخيرة	**%35**	**%98**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

الشكل رقم (01-03): منحنى يبين تطور المساحة السقية الاجمالية و المخصصة منها للحبوب.

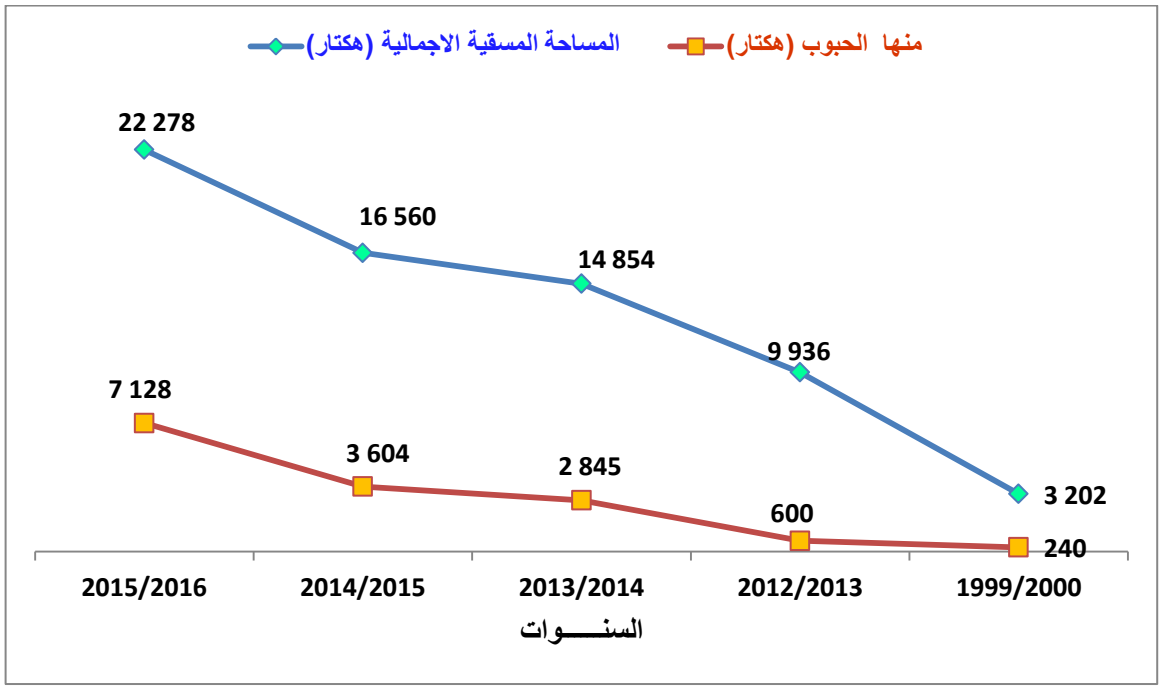

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج(exle2007).

– **التعليق:** تسجل المساحة المسقية الاجمالية ***تطور ايجابي و تزايد مستمر*** من موسم الى أخر حيث تقدر حاليا بـ **22.278** هكتار بعدما كانت تقدر بـ 3.202 هكتار موسم 2000/1999 , و ***زيادة ايجابية*** بنسبة **35 %** عن الموسم الفارط.

– أما فيما يخص المساحة المسقية من الحبوب فهي بدورها تسجل **نموا ايجابيا** من موسم الى أخر حيث تقدر حاليا بحوالي **7.128** هكتار ***بزيادة ايجابية مهمة جدا تقارب 98 %*** عن الموسم الفارط أي ما يقارب **3.542** هكتار اضافية , و هذا لا جل الرفع من مردود هذه الشعبة بهدف تقليص فاتورة ايستراد هذه المادة الهامة.

المطلب الثاني: الانتاج الفلاحي لولاية سعيدة.

1– زراعة الحبوب

الشكل رقم (01–04): منتوج الحبوب للموسم الفلاحي 2015–2016.

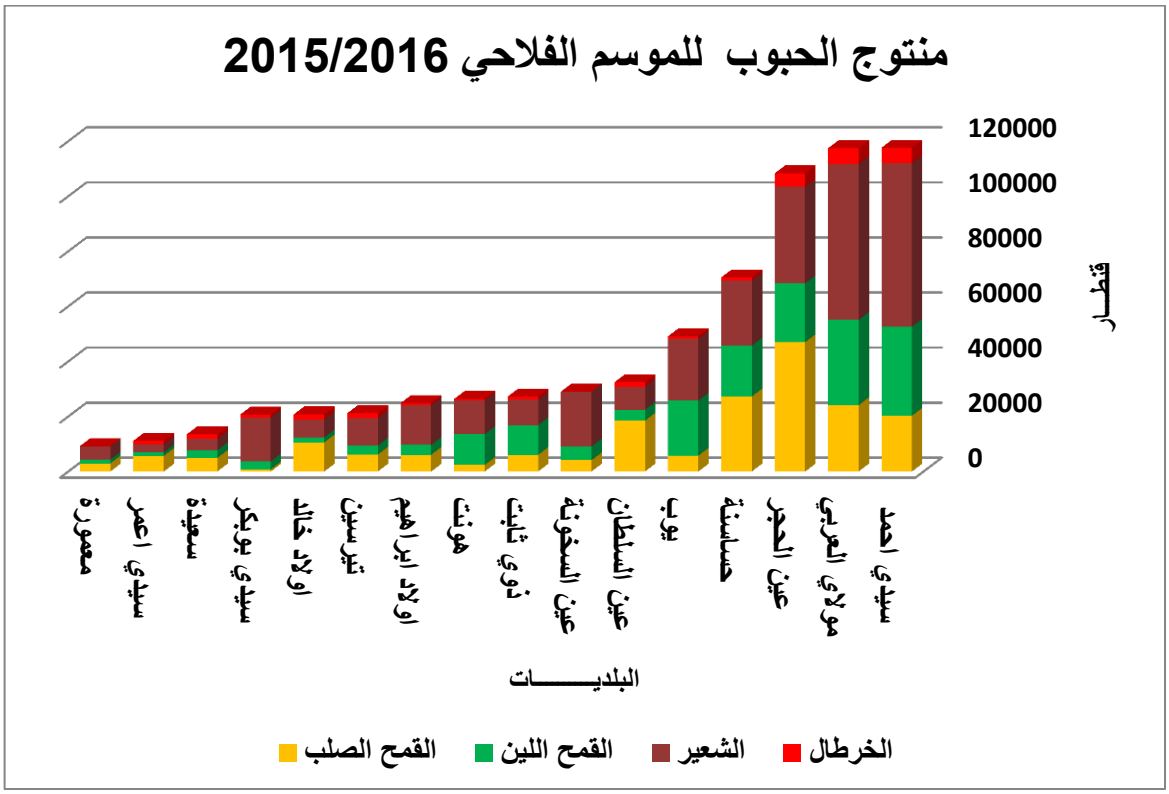

المصدر: من اعداد الطابين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EXEL 2007).

التعليق: من خلال الشكل تبرز لنا الاحصائيات ان بلدية سيدي احمد ومولاي العربي تتصدر قائمة البلديات المنتج للحبوب بولاية بحوالي 120000 قنطار فيما تبقي بعض البلديات مثل الحساسنة و يوب ان انتاجها للحبوب متوسط ما بين 40000 و60000 قنطار فيما تبقي بلديات معمورة وسيدي اعمر ان انتاجها ضعيف جدا بالنسبة للبلديات المتصدرة ب20000 قنطار.

الجدول رقم(01-04):للإنتاج وجمع الحبوب خلال ثلاثة سنوات الأخيرة 2016/2015/2014 :

السنة	المساحة المزروعة	إنتاج الحبوب (قنطار)	جمع الحبوب (قنطار)
2014	**87 750**	**414 158**	**204 332**
2015	**91 739**	**709 421**	**321 436**
2016	**106 330**	**699 542**	**162 273**
مقارنة سنة 2016 بسنة 2015	**% +15,90**	**% -01**	**% - 49,50**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحة لولاية سعيدة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ ان المساحة المزروعة في تطور مستمر خلال السنوات الثلاث حيث نسبة التطور بلغت 15.9% وذلك من خلال المقارنة بين سنة 205 و2016.

اما من جانب انتاج الحبوب فنلاحظ الزيادة في الانتاج ما بين السنتين الاولى ثم انخفض ب 0.1-% سنة 2016 مقارنة مع 2015.

فيما جمع الحبوب انخفض بحوالي النصف بنسبة للسنتين الاخيرتين حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 45.5-%.

الشكل رقم: (01–05) تطور انتاج وجمع الحبوب خلال الثلاث سنوات الاخيرة

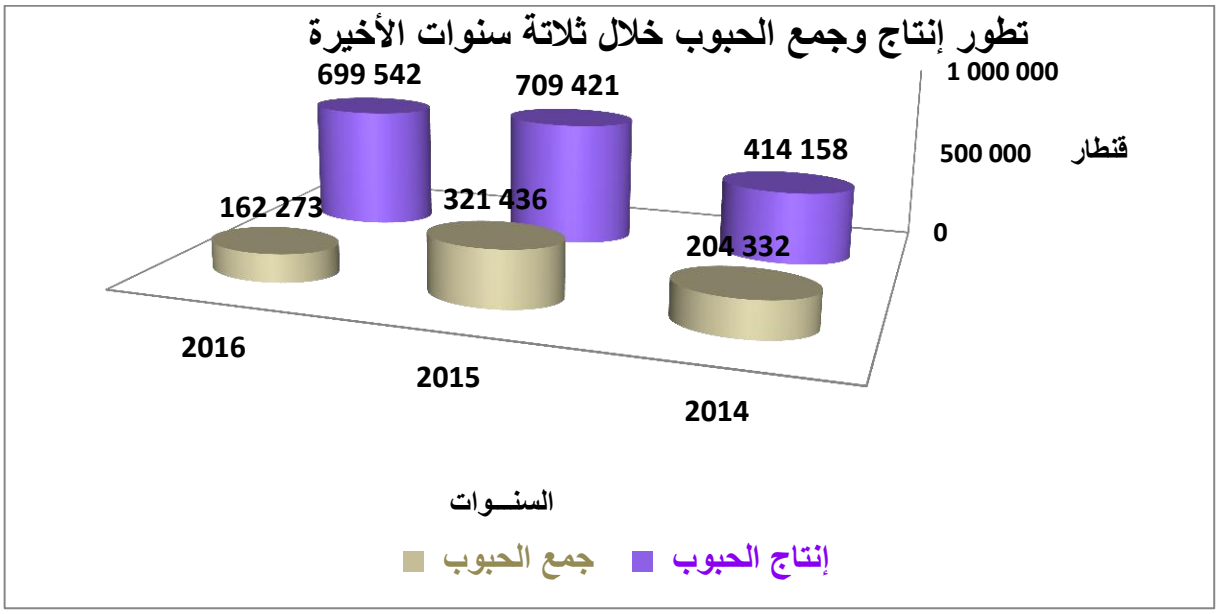

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (exle2007)

– الشكل رقم :(01–06) مقارنة احتياجات الحبوب للماء و كمية الأمطار المتساقطة :

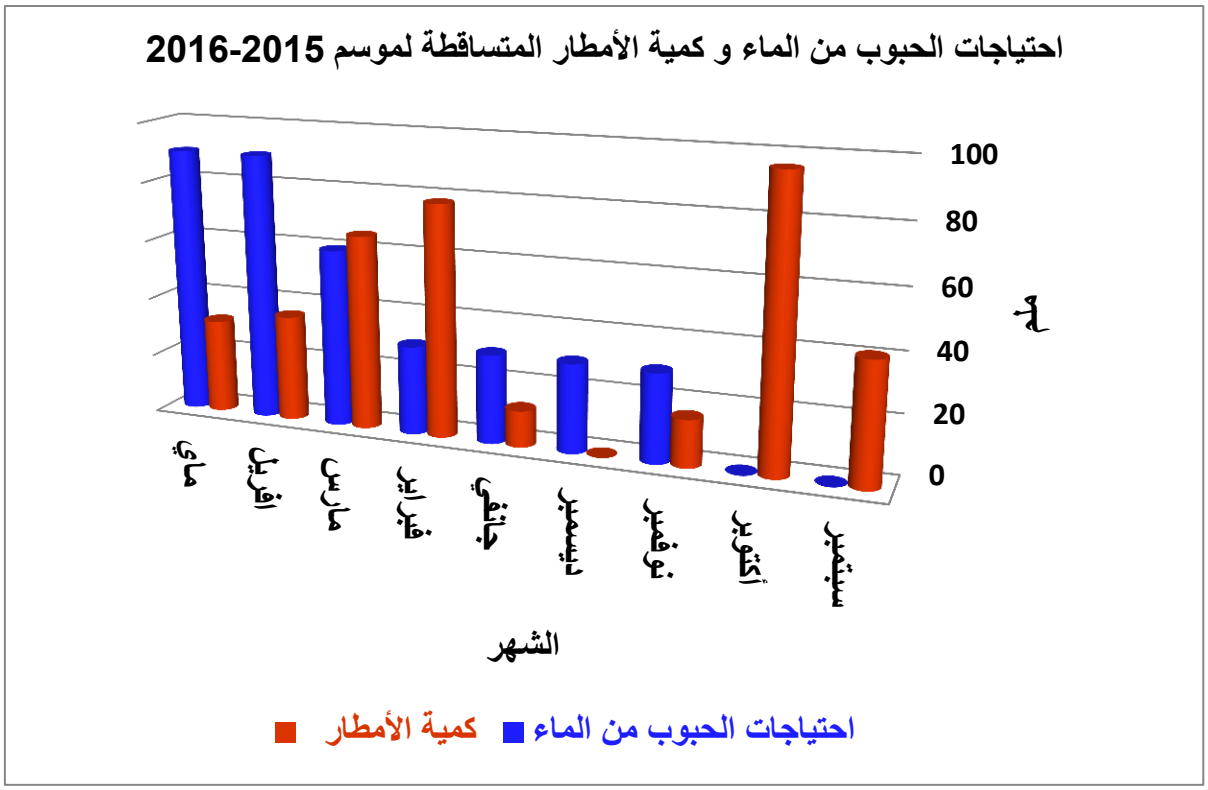

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (exle2007) .

التعليق: رغم تقارب كمية الامطار المتساقطة و احتياجات الحبوب في المجموع , الا أن النقص الفادح لتساقط الأمطار خلال الثلاثة الاشهر المتتابعة نوفمبر, ديسمبر و جانفي: 28 ملم فقط مقابل 90 ملم كاحتياجات الحبوب للماء (نقص يقارب و يفوق الثلثين) اضافة الى نقص تساقطها خلال الشهرين الأخيرين ابريل و ماي و تمثل الفترة الحرجة لنمو الحبوب : 67 مـــلم مقابل 180 ملم كاحتياجات الحبوب من الماء (نقص يقارب و يفوق الثلثين أيضا) أثر بشكل سلبي على مردود وانتاج هذه المادة.

3- منشآت التخزين:

في الولاية تصل إلى CCLS 1.035.000قدرة التخزين التي تتوفر عليها التعاونية للحبوب و البقول الجافة قنطار موزعة كما يلي:

- الجدول رقم:(01-05)منشئات التخزين

نقاط الجمع	مطمورة Silo (ق)	مراب Hangars مستودع Magazins	القدرة الإجمالية الحقيقية للتخزين (ق)
سعيدة	**542.000**	**240.000**	**782.000**
يوب	/	**15.000**	**15.000**
سيدي بوبكر	/	**15.000**	**15.000**
الحساسنة	**110.000**	/	**110.000**
اولاد ابراهيم	/	**15.000**	**15.000**
بوراشد	/	**60.000**	**60.000**
عين الحجر	/	**28.000**	**28.000**
ع/ السلطان	/	**10.000**	**10.000**
المجموع	**652.000**	**383.000**	**1.035.000**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

التعليق: لم يبرز خلال هذا الموسم عجز في قدرة التخزين بسبب نقص الإنتاج في الحبوب وهذا راجع أيضا للظروف المناخية الغير الملائمة (فترة الجفاف).

و حتى نتمكن من سيرورة الحملات الفلاحية المقبلة في ظروف جيدة نذكر بما يلي :

1. انجاز مطمورات جديدة ذات سعة تخزين 50.000 قنطار للواحدة خاصة على مستوى المناطق المعروفة بإنتاج الحبوب مثل أولاد ابراهيم ، يوب ، مولاي العربي ، سيدي بوبكر و عين السلطان .
2. إعادة تهيئة منشئات التخزين الكائنة مع صيانة العتاد و تجديد حظيرة النقل.
3. ضرورة مواجهة انقطاع المتكرر للكهرباء باتخاذ التدابير اللازمة من طرف مؤسسة سونلغاز لولاية سعيدة.

5/ زراعة الخضروات لموسم 2016/2015:

-الجدول رقم: (01-06)المساحة و كمية الانتاج :

البلديـــة	البطاطا		البصل		باقي مختلف الخضروات		المجموع الكلي للخضروات	
	المساحة (هـ)	الانتاج (ق)	المساحة (هـ)	الانتاج (ق)	المساحة (هـ)	الانتاج (ق)	المساحة (هـ)	الانتاج (ق)
سيدي احمد	424	127 200	310	217 000	24	7 935	758	352 135
عين الحجر	296	104 225	264	179 900	51	16 800	611	300 925
مولاي العربي	280	84 000	220	154 000	40	13 250	540	251 250
عين السلطان	482	118 095	53	18 020	116	26 145	651	162 260
اولاد ابراهيم	366	98 170	65	22 200	149	41 470	580	161 840
اولاد خالد	167	54 950	45	14 500	122	39 030	334	108 480
تيرسين	230	46	45	15	158	43	433	105 410

		080		500		830		
سيدي اعمر	108	35 300	39	12 700	164	54 440	311	102 440
ذوي ثابت	74	21 075	35	11 105	209	52 094	318	84 274
سيدي بوبكر	94	30 900	30	9 750	88	30 880	212	71 530
يوب	57	12 480	31	11 070	165	46 658	253	70 208
هونت	33	9 600	27	7 265	171	41 370	231	58 235
حساسنة	49	13 400	6	1 800	17	4 000	72	19 200
عين السخونة	42	12 160	20	6 000	/	/	62	18 160
معمورة	15	3 550	3	900	/	/	18	4 450
المجموع	2 717	771 185	1 193	681 710	1 474	417 902	5 384	1 870 797

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

التعليق: تبرز الاحصائيات ان مجموع المساحات المزروعة من الخضروات اصبحت يحتل مكانته ببلديات دائرة عين الحجر واصبح الانتاج تصاعد مستمر وزيادة في الكميات ثم تليها بلديات دائرة اولاد براهيم بإنتاج متوسط فيما تبقي بلديات الحساسنة و المعمورة وعين السخونة بكميات ضعيفة من انتاج الخضروات.

الجدول رقم:(01-07)تطور شعبة انتاج الخضر الطازجة.

الموسم الفلاحي	2015-2014	2016-2015	نسبة النمو
الإنتـــاج (قنطار)	1 569 278	1 870 797	%19,21
المساحة المنتجة (هكتار)	4 918	5 384	%09,50

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

التعليق: انتاج شعبة الخضر الطازجة لهذا الموسم فاق إنتاج الموسم الماضي بـ 19% حيث قدر الإنتاج بـ : 1 870 797 قنطار منها 771 185 قنطار من البطاطا و 681 710 قنطار من البصل مقابل 1 569 278 قنطار الموسم الماضي منها 640 540 قنطار من البطاطا و510 489 قنطار من البصل, هذا راجع إلى *الزيادة* في المساحة المجنية و المسقية بنسبة 09,50% أي ما يقارب حوالي 466هكتار اضافية (من 4 918 هكتار الموسم الماضي الى 5 384 هكتار الموسم الحالي). , كما سجلنا هذا الموسم انتاجا وفيرا للبصل و البطاطا ببلديات سيدي أحمد, عين الحجر و مولاي العربي و هذا راجع لزيادة المساحات المسقية لهذه الشعبة بهذه المناطق.

الجدول رقم(01-08)تطور شعبة انتاج الزيتون:

الموسم الفلاحي	2015-2014	2016-2015	نسبة النمو
الإنتـــاج (قنطار)	97 090	90 955	% -06
المساحة المنتجة (هكتار)	3 421	3 556	%04

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

التعليق: سجلت شعبة الزيتون في هذا الموسم تراجع بـ06%مقارنة بالموسم الماضي حيث قدر الإنتاج لهذا الموسم 955 90 قنطار و هذا رغم الزيادة في المساحة المنتجة بنسبة 04% حوالي 135هكتار, كما أن المساحة الاجمالية سجلت قفزة و زيادة مهمة بـ 521 هكتار (من 4.194 هكتار الى 4.715 هكتار الموسم الحالي) و هذا راجع الى الزيادة في مساحة هذه الشعبة المحققة على أرض الواقع في الاراضي التي وجهت للاستصلاح خاصة ببلدية سيدي أحمد كما يظهره الرسم البياني التالي.

الشكل رقم(01-07) انتاج الزيتون للموسم الفلاحي 2016/2015.

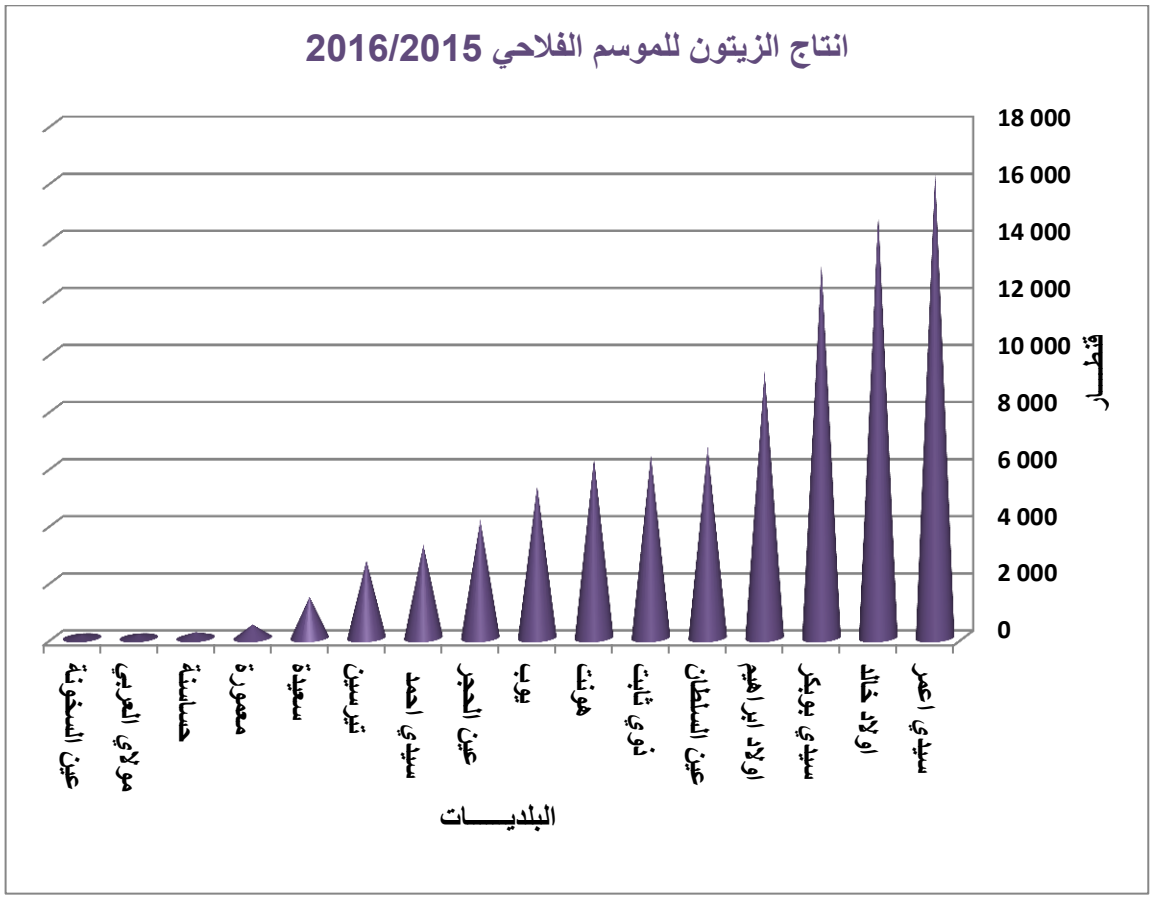

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على مخرجات (exle2007).

التعليق: ان انتاج الزيتون تبقى **دائرة سيدي بوبكر** ببلدياتها الثلاثة (سيدي اعمر , اولاد خالد و سيدي بوبكر) **الرائدة** في انتاج هذه الشعبة حيث كان الانتاج هذا الموسم من 12 الى16 الف قنطار فيما كان الانتاج متوسط ببلديات اولاد براهيم وعين السلطان وذوي ثابت بإنتاج تراوح ما بين 6 و 10 الاف قنطار فيما كان الانتاج جد ضعيف ببلديات الحساسنة والسخونة ومولاي العربي.

– العتاد الفلاحي:

الجدول رقم(01–09) حضيرة الولاية :

العمـــر	عدد الجرارات	عدد آلات الحصاد والدرس
من 0 سنة الى05 سنوات	**645**	**53**
من 06 سنوات الى 10 سنوات	**273**	**54**
من 11 سنة الى 20 سنة	**453**	**42**
20 سنة فما فوق	**559**	**120**
المجمـــوع	**1930**	**269**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

***التعليق:** تدعيم المكننة على مستوى الولاية لهذه السنة كان احسن من السنة الماضية بحصيلة : 162 جرار و 114 وحدة من العتاد المرافق له, بخلاف السنة الماضية أين دعمنا 130جرار و 73 وحدة عتاد مرافقة له (32 جرار اضافي و 41 وحدة عتاد مرافق اضافية), هذا من اجل و بهدف تقليص عجز تغطية الجرارات للمساحات الزراعية ولائيا, والوصول الى معدل 80 هكتار لكل جرار(المعدل الوطني) * اما فيما يخص آلات الحصاد و الدرس فتم تدعيم الولاية بـ 05 وحدات موزعة بين بلديات (أولاد خالد, أولاد ابراهيم, سيدي اعمر و الحساسنة) .

الجدول رقم:(01-10)الاحتياجات في الجرارات لبلوغ المعدل الوطني :

البلديات	المساحة الصالحة للزراعة	عدد الجرارات المتواجدة	نسبة تغطية المساحة المستغلة للجرار الواحد	احتياجات في الجرارات
سيدي احمد	41459	288	144	230
مولاي العربي	22244	223	100	55
يوب	25494	178	143	141
سيدي بوبكر	16330	150	109	54
اولاد خالد	14689	132	111	52
اولاد ابراهيم	12809	126	102	34
عين السلطان	14468	125	117	56
ذوي ثابت	10648	101	105	32
سيدي اعمر	9001	96	94	17
عين الحجر	22035	108	204	167
هونت	13634	96	142	74
تيرسين	25618	96	267	224
معمورة	37374	81	461	386
حساسنة	33523	72	472	348
عين السخونة	5450	37	147	31
سعيدة	3430	21	163	22
مجموع	308206	1930	160	1923

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

– **التعليق:** المعدل الوطني لتغطية الجرارات للمساحات الزراعية نجحنا هذا السنة ***بتقليص عجز*** تغطية الجرارات للمساحات الزراعية على المستوى الولائي بـ **14 هكتار** (من 174 هكتار/جرار السنة الماضية الى المعدل الحالي 160هكتار/جرار) و هذا بفضل 162 وحدة المدعمة هذه السنة لكننا لانزال **بعيدين** عن المعدل الوطني المقدر بـ 80 هكتار لكل جرار ، و كالسنة الماضية نشير الى أنه يمكن تدارك هذا العجز بإنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بالعتاد الفلاحي في إطار تشغيل الشباب.

الفرع الثاني: إنتاج الحليب واللحوم والبيض

الجدول رقم(01-11) إجمالي جمع حليب البقر:

البلدية	مجموع الجمع (لتر)	عدد المربين	عدد رؤوس البقر
سيدي احمد	2 054 426	97	525
عين الحجر	1 738 542	112	628
تيرسين	1 067 602	25	227
اولاد خالد	768 661	62	388
حساسنة	665 467	31	225
سعيدة	646 623	44	222
سيدي اعمر	577 508	35	219
يوب	539 976	17	110
عين السلطان	518 256	39	270
مولاي العربي	494 412	25	133
سيدي بوبكر	423 322	23	150
اولاد ابراهيم	218 251	15	87
هونت	208 271	05	54
ذوي ثابت	25 042	02	14

معمورة	2 804	01	07
عين السخونة	/	/	/
المجموع	9 949 163	533	3 259

المصدر:مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

الشكل رقم:(01.-08) انتاج وجمع الحليب لموسم2016/2015.

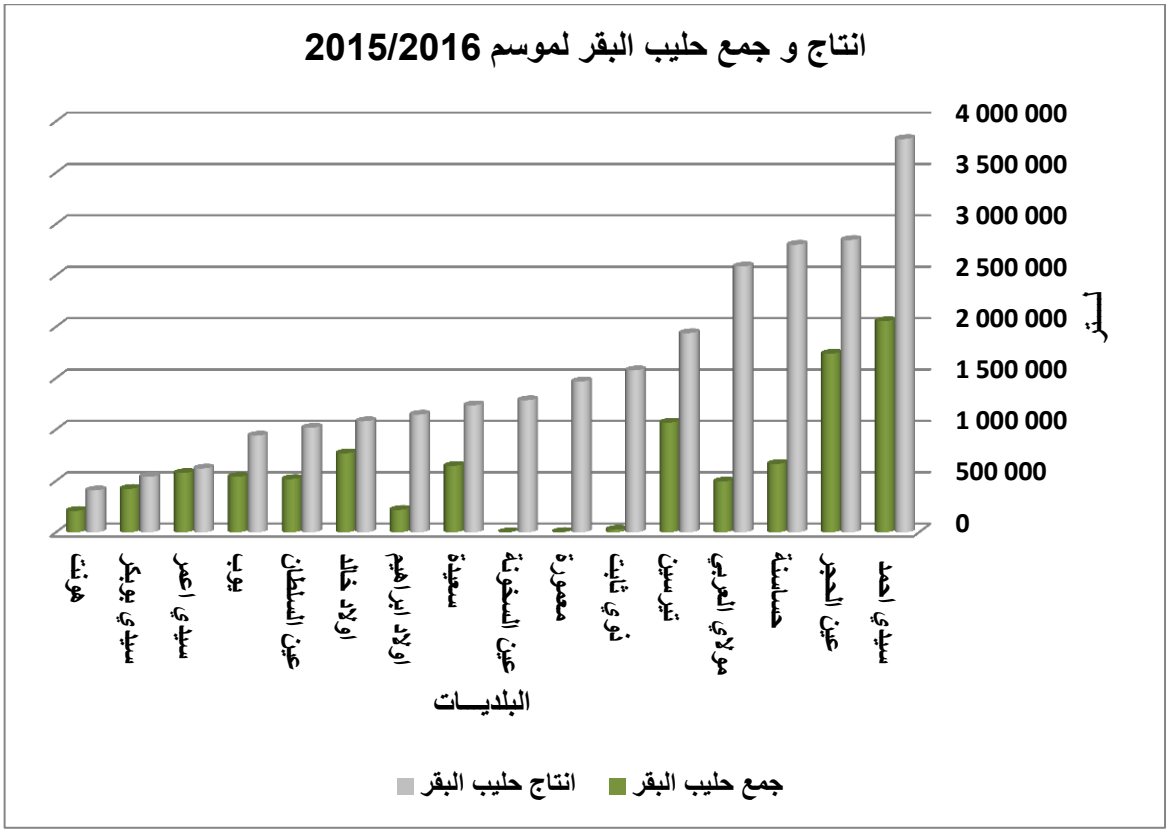

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (exle2007)

التعليق: رغم **التراجع** بـ (09%) في إنتاج حليب البقر الذي قدر بـ: 110 320 25 لتر مقارنة بالموسم الماضي : 480 552 27 لتر , فإننا سجلنا **شبه استقرار** (تراجع طفيف بـ 01 %) في الكمية المجمعة من حليب البقر لدى مصانع جمع الحليب (جبلي سعيدة ؛ الريف) حيث قدرت حوالي 9 163 949لتر لهذا الموسم مقارنة بالموسم الماضي الذي قدر انتاجه حوالي 969 978 9 لتر .

الشكل رقم :(01–09) تطور جمع الحليب البقر منذ 2005–2016 .

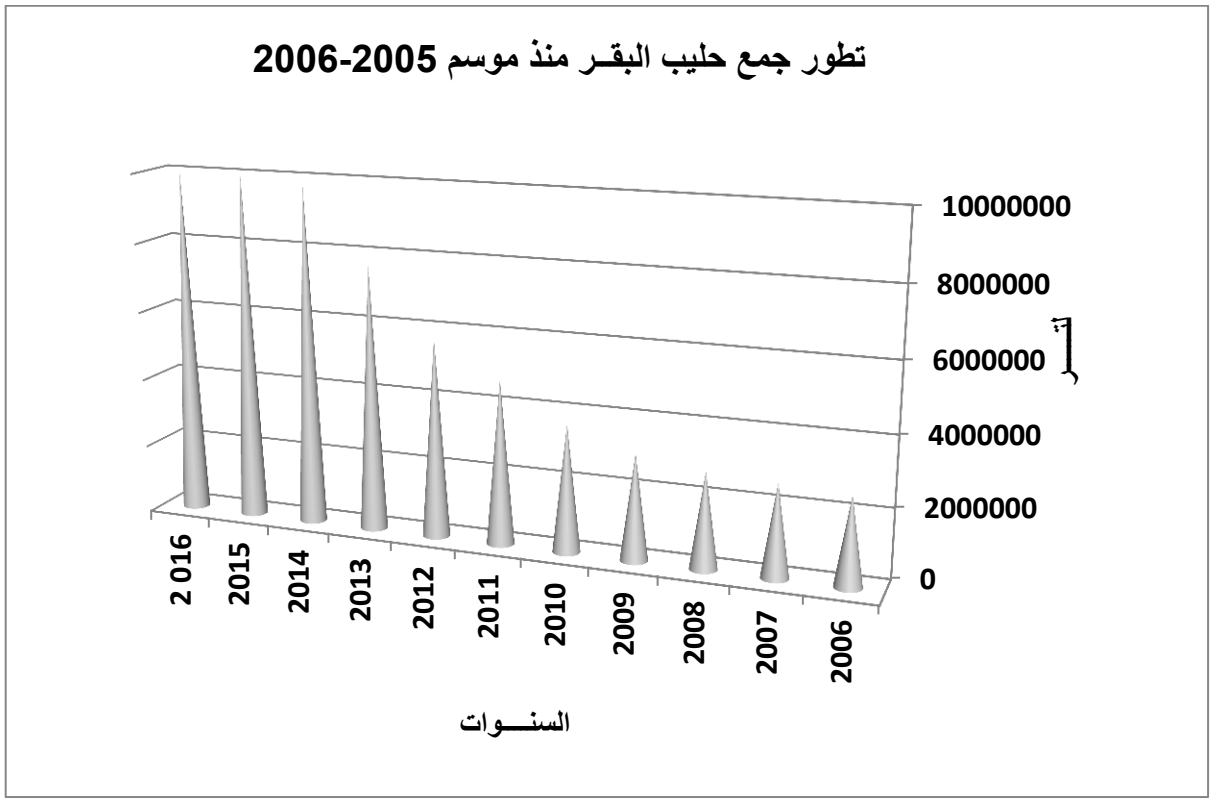

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (exle2007).

التعليق: الرسم البياني يظهر التطور الايجابي و شبه الاستقرارالذي تحققه شعبة جمع الحليب من سنة إلى سنة أخرى لتحقق هذا الموسم و الموسم الماضي ما يقارب 000 000 10 لتر .

2/ شعبة اللحوم بمختلف انواعها و البيض لموسم 2016/2015:

-الجدول رقم:(01-12) تطور شعبة اللحوم البيضاء, الحمراء و البيض:

السنـــــة	2015	2016	نسبة النمو %
اللحوم الحمراء (قنطار)	90 736	95 580	**%+05,33**
اللحوم البيضاء (قنطار)	26 130	30 686	**%+17,43**
البيض (x1000)	24 615	24 755	**%+00,59**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

التعليق: نسجل نسب نمو **ايجابية** لشعبة اللحوم **خاصة البيضاء** منها بـ **17%** حيث قدر الانتاج هذا الموسم بـ **30 686** قنطار مقابل 26 130 قنطار الموسم الفارط, اضافة الى **نسبة نمو ايجابية و زيادة** مقدرة بـ **05 %** بالنسبة للحوم الحمراء, أما شعبة البيض فشهدت **استقرار و نسبة نمو طفيفة** حيث سجلنا هذا الموسم ما يقارب **24 755 000** وحدة بيض منتجة بفارق يقارب **140 000** وحدة عن الموسم الماضي .

المطلب الثالث: الصحة الفلاحية.

الفرع الاول: الصحة الحيوانية.

– وضعية الامراض المتنقلة :

ا– الحمى المالطية:

عدد المستثمرات التي تمت زيارتها: 610 مستثمرة.

عدد عينات الدم المأخوذة من البقر : 3416عينة عبر كل الدوائر تبين أن 59 عينة ايجابية .

عدد البؤر المحصورة: 35 بؤرة موزعة كما يلي:

أولاد خالد: 06 بؤر.

الحساسنة : 04 بؤر.

عين الحجر: 20 بؤرة.

يــوب : 02 بؤر .

أولاد ابراهيم: 03 بؤر.

1–الإجراءات المتخذة :

الذبح الصحي : **54** بقرة .

ملاحظة: اخذ العينات لم تمس كل الغنم والماعز.

أ– **مرض السل عند الأبقار :**

عدد المستثمرات التي تمت زيارتها: **572** مستثمرة.

عدد عينات الدم المأخوذة من البقر : **3194** عينة عبر كل الدوائر بدون أي نتيجة ايجابية.

الحالات المكتشفة على مستوى المذبح: 12 بقرة.

الجدول رقم (01-13)وضعية التلقيح ضد الحمى القلاعية لسنة 2016 حسب الدوائر.

الدوائر	البلديات	بقر حلوب	الرخلة	الثور	عجل	عجل التسمين	عجلة	المجموع	عدد المربين
عين الحجر	سيدي احمد	4 785	719	310	1161	1545	942	9462	838
	عين الحجر	2157	356	299	586	635	574	4607	313
	سعيدة	692	80	27	93	214	157	1263	135
	مولاي العربي	2361	409	334	1753	1134	832	6823	549
المجموع		9995	1564	970	3593	3528	2505	22155	1835
الحساسنة	معمورة	1142	178	110	98	239	253	2020	186
	الحساسنة	1170	207	101	185	269	205	2137	230
	السخونة	433	64	29	29	64	63	682	92
المجموع		**2745**	**449**	**240**	**312**	**572**	**521**	**4839**	**580**
أولاد إبراهيم	بالول	642	54	22	24	94	97	933	181
	عين السلطان	698	41	24	34	201	164	1162	158
	تيرسين	799	159	840	23	154	149	1332	187
المجموع		**2139**	**254**	**94**	**81**	**449**	**410**	**3427**	**526**
سيدي بوبكر	سيدي اعمر	317	50	18	80	27	37	529	47
	اولاد خالد	838	92	49	97	139	94	1309	126
	سيدي بوبكر	193	18	04	25	39	25	304	32

المجموع		**1348**	**160**	**71**	**202**	**205**	**156**	**2142**	**205**
يوب	**يوب**	584	72	24	87	57	72	896	138
	ذوي ثابث	853	165	56	142	141	80	1437	193
	هونت	300	41	25	39	58	66	529	60
المجموع		**1737**	**278**	**105**	**268**	**256**	**218**	**2862**	**391**
سوق المواشي		357	113	40	18	28	42	592	79
المجمـوع الكلـي		**18321**	**2818**	**1520**	**4474**	**5038**	**3852**	**36023**	**3544**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

ملاحظة : تم اعادة تلقيح 023 14 رأس بقر من مجموع 023 36 رأس .

الجدول رقم:(01-14) وضعية التلقيح ضد مرض الجذري لسنة 2016 حسب الدوائر:

الدوائر	البلديات	العدد الإجمالي الملقح	منها عدد النعاج	عدد المربين
عين الحجر	سيدي احمد	155.594	130.500	656
	عين الحجر	35.641	30.822	259
	سعيدة	2.336	1.976	34
	مولاي العربي	55.077	48.083	257
المجموع		248.648	211.381	1.206
الحساسنة	معمورة	60.955	53.793	242
	الحساسنة	71.669	66.330	341
	عين السخونة	31.751	29.396	96
المجموع		164.375	149.519	679
أولاد إبراهيم	اولاد ابراهيم	19.952	19.042	141
	تيرسين	42.720	40.179	239
	عين السلطان	32.327	30.062	178
المجموع		94.999	89.283	558
سيدي بوبكر	اولاد خالد	29.351	26.146	175
	سيدي بوبكر	21.753	18.382	143
	سيدي اعمر	11.798	9.788	120
المجموع		62.902	54.316	438
يـوب	يوب	21.139	19.261	193
	ذوي ثابث	19.511	18.270	185
	هونت	8.929	7.520	94
المجموع		49.579	45.051	472
المجموع الكلي		**620.503**	**549.550**	**3.353**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

الفرع الثاني: الصحة النباتية

1- حملة محاربة الأعشاب الضارة:

المساحة الكلية المزروعة بالحبوب :106.330 هكتار.

المساحة المستهدفة لمكافحة الأعشاب الضارة :10000 هكتار.

المساحة المعالجة: 17 661.58 هكتار.

طبيعة المبيدات الأعشاب المتوفرة على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة: **Brumby**, **Topik**. **Pallas**, **Zoom**, **Grandstar75**, **Grandstar100**. **Deloxan**, **Husar**, **Lancelot** (**165GR**), **Mustang** (**1litre**), **Mustang** (**5litres**), **Tifon**, **Gezagard**, **Cossak**, **Ravinol**, **Sekattor**(**1.5 litres**).

عدد الأيام التحسيسية :يومين بالاضافة الى حصة اذاعية ارشادية حول الآفات الفلاحية.

2- الجدول رقم:(01-15)مراقبة شتلات الزيتون الخاص بمؤسسة الهندسة الريفية (عين الحجر)

المؤسسة المنتجة	كمية الشتائل المراقبة	النوعية	رقم كشف المراقبة	كمية الشتائل المقبولة
بن داودي حكيم	11.400 شتلة	سيقواز (**SIGOISE**)	04500	10.000 شتلة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان مراقبة شتلات الزيتون بمؤسسة الهندسية ان كمية شتلات المقبولة قدر ب87.71% من الكمية التي روقبت وهذا شيء ايجادي لمستوى المؤسسة المنتجة لهذه النوعية.

3- حملة محاربة جرذان الحقول:

- الدوائر المعنية: 01 (عين الحجر).
- البلديات المعنية: 03 (عين الحجر، مولاي العربي و سيدي أحمد).

- المساحة المتضررة :390 هكتار.
- المساحة المعالجة: 390 هكتار.
- عدد الفلاحين المتضررين و المستفيدين: 74 فلاح.
- كمية المبيد الموزعة:60 كغ .
- عدد الأيام التحسيسية :يومين.

4- حملة محاربة الجراد المحلي :

- الدوائر المعنية : 03(عين الحجر ، يوب و اولاد ابراهيم).
- البلديات المعنية : 07 (تيرسين ،هونت ، يوب، ذوي ثابت، عين الحجر, مولاي العربي وسيدي احمد).
- المساحة المراقبة: 3.680 هكتار.
- المساحة المتضررة : 957 هكتار.
- المساحة المعالجة: 957 هكتار .
- المبيد الحشري.(EC) Alphythrine .(ULV) Alphythrine
- كمية المبيد:957 لتر.
- التأطير: فرقة المعهد الوطني لحماية النباتات (شاحنة)

5- **حملة مراقبة بق الحبوب:**

- عدد الدوائر المعنية : 05 عين الحجر , يوب , سيدي بوبكر, الحساسنة و اولاد ابراهيم
- المساحة المراقبة : 880 هكتار.
- المساحة المتضررة 371 هكتار.
- **الارشادات الموجهة:**
- الحرث العميق.
- اتباع الدورة الزراعية.
- استعمال المبيدات الحشرية المرخصة قبل الازهار.
- اجراء يوم تحسيسي بالغرفة الفلاحية من طرف المحطة الجهوية لحماية النباتات بمعسكر.

6- حملة مراقبة أمراض الزيتون :

- عدد الدوائر المعنية : 01 سيدي بوبكر.
- عدد البلديات المعنية : 01 سيدي بوبكر.
- المساحة المتضررة و المعاينة : 02 هكتار.
- **الارشادات الموجهة:**
- ازالة التقرحات عند التقليم و التخلص منها عن طريق الحرق.
- تفادي السقي و التسميد الازوتي المفرط.
- تفادي الحرث المعمق كي لا تجرح الجذور.
- الر ش باستعمال مواد ذات أساس نحاس في مرحلة المعالجة الشتوية.

7- حملة مكافحة الدودة البيضاء:

- عدد الدوائر المعنية:01 اولاد ابراهيم .
- عدد البلديات المعنية: 01 اولاد ابراهيم .
- المساحة المتضررة : 111 هكتار.
- المساحة المعالجة : 111 هكتار.
- عدد الفلاحين المتضررين: 17.
- عدد الفلاحين المستفيدين: 17.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج التحليل الى عوامل الاساسيةACP على بيانات الفلاحة لولاية سعيدة

المطلب الاول :تعريف نموذج ACP .

يعتبر تحليل المركبات اهم فصيلة في تحليل العوامل لإمكانية استخدامه مع البيانات سواء اكانت موزعة طبيعيا ام لا. وهو عبارة عن اداة وصفية تستطيع تصنيف اعداد كبيرة من المتغيرات الى عدد كبير من المركبات (العوامل) اعتمادا على العلاقات التي تربط كل مجموعة من المتغيرات فيما بينها، وهو بذلك يستطيع تقليص عدد كبير من المتغيرات من دون ان يؤدي ذلك الى فقدان جوهري في نسبة التباين التي يتم تفسيرها، وهو اجراء يساعد التخلص من مشكلة العلاقات المتداخلة التي تواجه المتغيرات المستقلة. بكلمة اخرى تكون المتغيرات التي تضمنها كل مركبة مترابطة بينهما، بينما تكون العلاقة بين المركبات غير مترابطة. وعند المخرجات يأتي تسلسل العوامل وفقا لحجم التباين الذي يستطيع كل مركب تفسيره بواسطة المتغيرات التي يتضمنها، فالمركب الاول هو الذي يفسر اعلى نسبة من التباين ويليه المركب الثاني وهكذا. ولتحقيق خاصية عدم الترابط بين المركبات يجب اختيار طريقة orthogonal، أما في حالة البحث عن العلاقة بين المركبات فيتم استخدام طريقة oblique rotation وهو ما يطلق عليه بالتعامد. وعادة ما تستمر عملية التحليل ولغاية التفسير التام للتباين، او التوقف عند درجة المعنوية المقررة. مع الاشارة هنا الى صعوبة انجاز هذا التحليل من دون استخدام الحاسوب لتعدد المصفوفات وسعة العمليات التحليلية المطلوبة لغاية الحصول على مخرجات، لذا سيقتصر التطرق الى هذا النوع من التحليل المتقدم في حالة الحاسوب فقط.

المطلب الثاني: تطبيق نموذج ACP على بيانات الفلاحة لولاية سعيدة(متغيرات الدراسة).[1]

لتقييم التنمية الفلاحية للولاية كانت لنا دراسة ميدانية لدى مصالح الفلاحة للولاية، وبذلك قمنا بجمع المعلومات والبيانات وكانت هناك 18 متغير في 16 بلدية الموجودة بالولاية وذلك لمعرفة نشاط اي قطاع متمركز وناشط بالبلدية.

وهنا كانت لدينا خصائص التنمية الفلاحية من (مساحات، الانتاج الحيواني، الانتاج النباتي، المستثمرات الفلاحية).

[1] عبد الحميد عبدالمجيد البلداوي، اساليب البحث العلمي و التحليل الاحصائي،(ط1)،دار الشروق للنشر والتوزيع 2005، ص192.

– متغيرات الدراسة: جدول رقم: (01–16) المتغيرات التي اجريت عليها الدراسة.

NBREPRIVE الملكية الخاصة	SUP.TOTALEUTIL ISEEPARLAGRIC ULTURE المساحة الكلية المستعملة في القطاع الفلاحي
CEREALES الحبوب	S.A.U.(HAS) المساحة الصالحة للزراعة
MARAICHAGE الخضروات	PACCAGESETPA RCOURSHAS المساحة الكلية للرعي
ARBORICULTURE	TERRESFOREST ERESHAS المساحة الغابية
VIGNE	TERRESIMPROD UCTAFFECTEES ALAGRICULTUR المساحة الغير صالح للزراعة
BOVINS البقر	TERRESIMPRO.N ONAFFECTEES LAGRICUL المساحة السكنية
OVINS الغنم	SUPERFICIEIRRI GUEE المساحة المسقية
CAPRINS الماعز	NBREE.A.I المستثمرة الفلاحية الفردية
EQUINS الخيول	NBREEAC المستثمرة الفلاحية الجماعية

المصدر: من انشاء الطالبين اعتمادا على متغيرات الدراسة لمديرية المصالح الفلاحية

المطلب الثالث: تحليل النتائج

الجدول رقم:(01-17) نوع التمثيل qualite de representation.

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
SUP. TOTALE UTILISEE PAR L'AGRICULTURE	1,000	,982
S.A.U.(HAS)	1,000	,958
PACCAGES ET PARCOURS (HAS)	1,000	,970
TERRES FORESTIERES (HAS)	1,000	,973
TERRES IMPRODUCT AFFECTEES A L'AGRICULTURE	1,000	,621
TERRES IMPRO. NON AFFECTEES A L'AGRICUL.	1,000	,875
SUPERFICIE IRRIGUEE	1,000	,954
NBRE E . A . I	1,000	,899
NBRE E,A,C	1,000	,920
NBRE PRIVE	1,000	,937
CEREALES	1,000	,957
MARAICHAGE	1,000	,938
ARBORICULTURE	1,000	,895
VIGNE	1,000	,799
BOVINS	1,000	,950
OVINS	1,000	,962
CAPRINS	1,000	,962
EQUINS	1,000	,873

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

التحليل: من لجدول يمكن استخراج 6 عوامل بما ان القيمة الكامنة في العوامل (axe) الاولى يفوق الواحد (حسب مقاييس كيزر) فإننا سوف نأخذ 6عوامل تفسر 91.244% من المعلومات الاولية.

لكن خلال عملية تفسير العوامل (axe) لاحظنا ان 3 عوامل فقط لديهم دلالة معنوية واقتصادية وبالتالي سوف نكتفي بعاملين يفسر 70.61% من المعلومات الاولية وله علاقة قوية ، اي مقبولة.

عند تطبيق التحليل الى مركبات اساسية عديد من العناصر والمتغيرات والرسومات والجداول تساعدنا في تقسير النتائج ومنه نأخذ جدول القيم الكامنة.

القيم الكامنة هو مجموع المربعات واسهامات كل المتغيرات على كل عامل من العوامل المصفوفةوتستخدم القيم الكامنة لتحديد عدد المحاور التي تساعد في التحليل واعطائنا المعلومات مفسرة.

والشكل التالي يوضح القيم الكامنة.

الشكل رقم:(01-10) تحديد المكونات الاساسية.

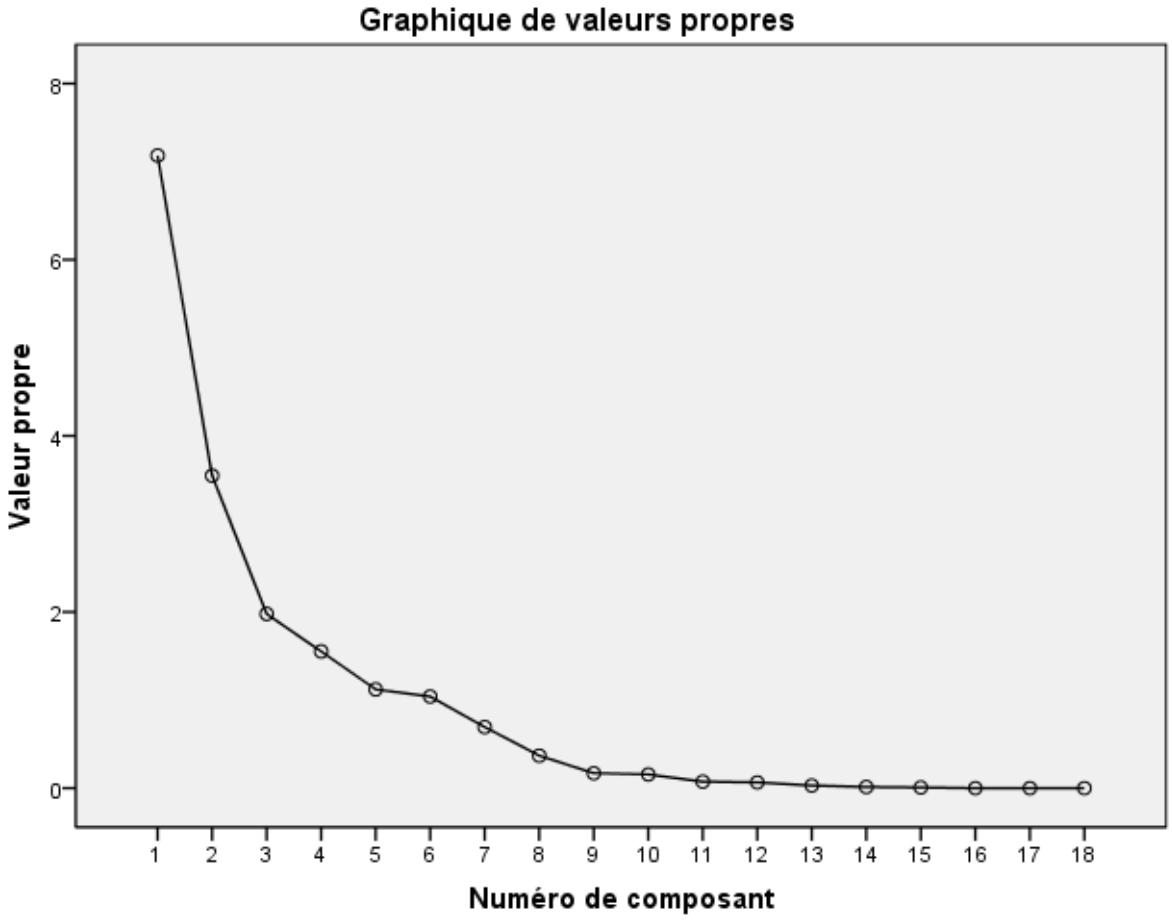

من الشكل تأكد ان العوامل (العامل الاول والثاني) لهم دلالة ونسبة اكبر من المعلومات وبالتالي تأكد ما حللناه سابق.

الجدول رقم:(01-18) تكوين المحاور وفقا للمتغيرات الاساسية.

Matrice des composantes[a]

	Composante					
	1	2	3	4	5	6
SUP. TOTALE UTILISEE PAR L'AGRICULTURE	,812	-,405	,134	,359	,004	,107
S.A.U.(HAS)	,846	-,184	,438	-,029	,127	-,003
PACCAGES ET PARCOURS (HAS)	,726	-,359	-,115	,507	-,091	,191
TERRES FORESTIERES (HAS)	,494	-,038	,522	-,575	-,337	,109
TERRES IMPRODUCT AFFECTEES A L'AGRICULTURE	,230	-,617	,351	,195	,122	-,107
TERRES IMPRO. NON AFFECTEES A L'AGRICUL.	-,149	-,101	-,697	-,212	,495	,260
SUPERFICIE IRRIGUEE	,436	,741	-,067	,430	-,094	,128
NBRE E . A . I	,359	-,049	-,414	,118	-,513	-,565
NBRE E,A,C	,098	,802	,258	-,269	,205	-,293
NBRE PRIVE	,533	,095	,479	,158	,542	-,311
CEREALES	,802	,383	-,207	-,223	,068	-,266
MARAICHAGE	,649	,686	-,159	,135	,031	,040
ARBORICULTURE	-,522	,572	,351	,381	,015	,164
VIGNE	-,217	,710	,234	,028	-,246	,362
BOVINS	,885	,204	-,191	-,285	-,045	,068
OVINS	,955	-,125	,013	,041	-,145	,110
CAPRINS	,851	,283	-,347	,096	,159	,050
EQUINS	,739	-,200	,021	-,388	,009	,368

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 6 composantes extraites.

تفسير العوامل الجديدة (المتغيرات الجديدة)

من الجدول matrice des composantes نلاحظ ان العامل الاول مشكل اساسا من المتغيرات التالية sup. Totale utilisée par l'agriculture ب81.2% bovina و ovens وcapris وequins بنسبة مئوية كانت على التالي 88.5%و95.5%، 85.1%، 73.9% وبالتالي فانه هناك ارتباط قوي بين المتغيرات في العامل الاول من المساحات الرعوية والانتاج الحيواني.

اما العامل الثاني فنلاحظ انه مشكل من المتغيرات superricie وirriguee بنسبة 74.1% و nbre E.A.C ب71% وبالتالي فان العامل الثاني مرتبط ارتباط قوي بإنتاج النباتي ومستثمرات.

اما العامل الثالث هناك ارتباط قريب من المتوسط بين S.A.U (HAS) وبنسبة 43.8% وnbre prive ب47.9% وهذا العامل مرتبط بمساحات الرعوية والمستثمرات.

اما العوامل الاخرى فلها ارتباط ضعيف ما بين المتغيرات حيث لا يتعدى 40% .

الشكل التالي يوضح توزيع المتغيرات على العامل الاول والثاني وتأكد ما حللناه سابقا

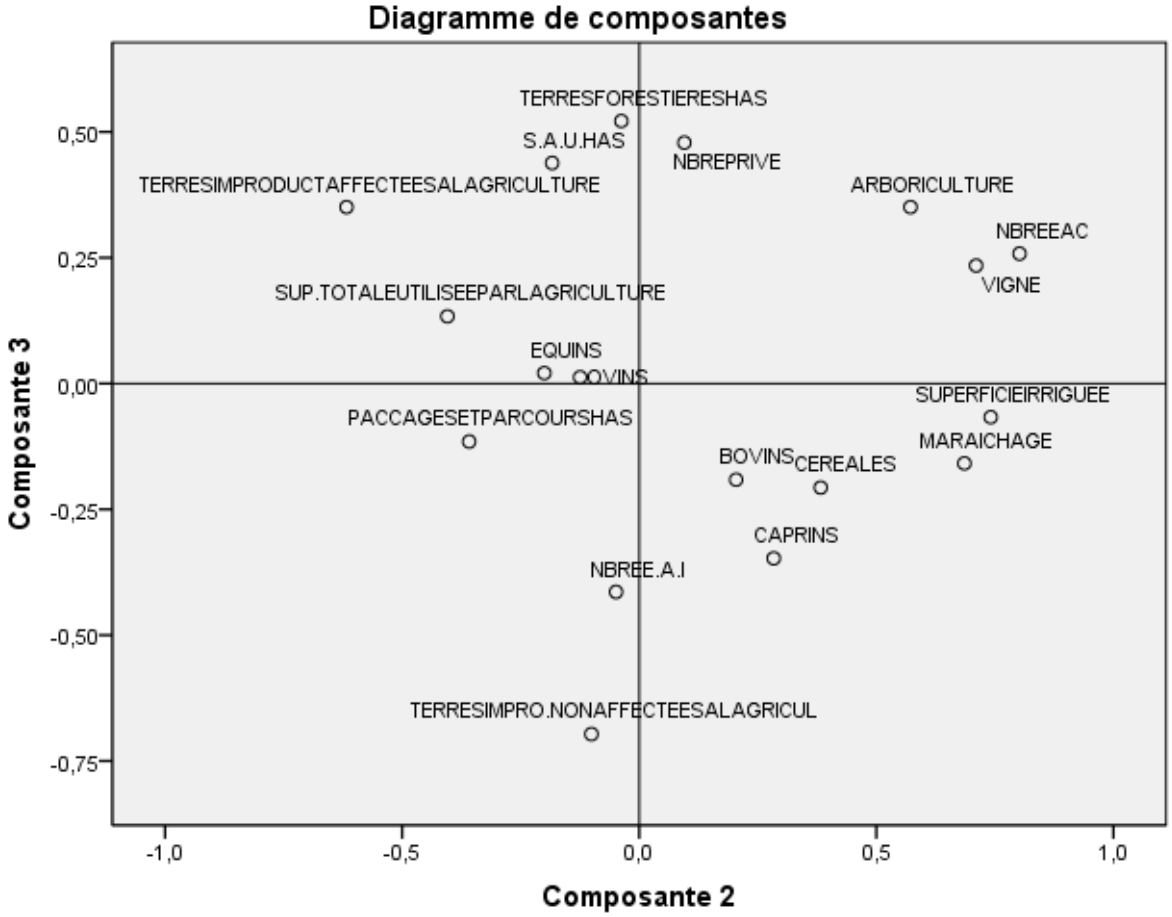

منه نستنتج ان العامل الاول يمول الجانب الرعوي والانتاج الحيواني للولاية.

اما العامل الثاني من الجدول نلاحظ ان الاراضي المسقية 0.74 %مرتبطة بقوة مع العامل الثاني ونجد ان لإنتاج النباتي مثل الحبوب 0.64 %.

ومنه نستنتج ان العامل الثاني فيمثل الانتاج النباتي.

الشكل رقم (01-11) تمثيل البلديات للمحور العاملي F1 و F2

اسقاط البلديات على العوامل المختارة (العامل الاول والثاني).

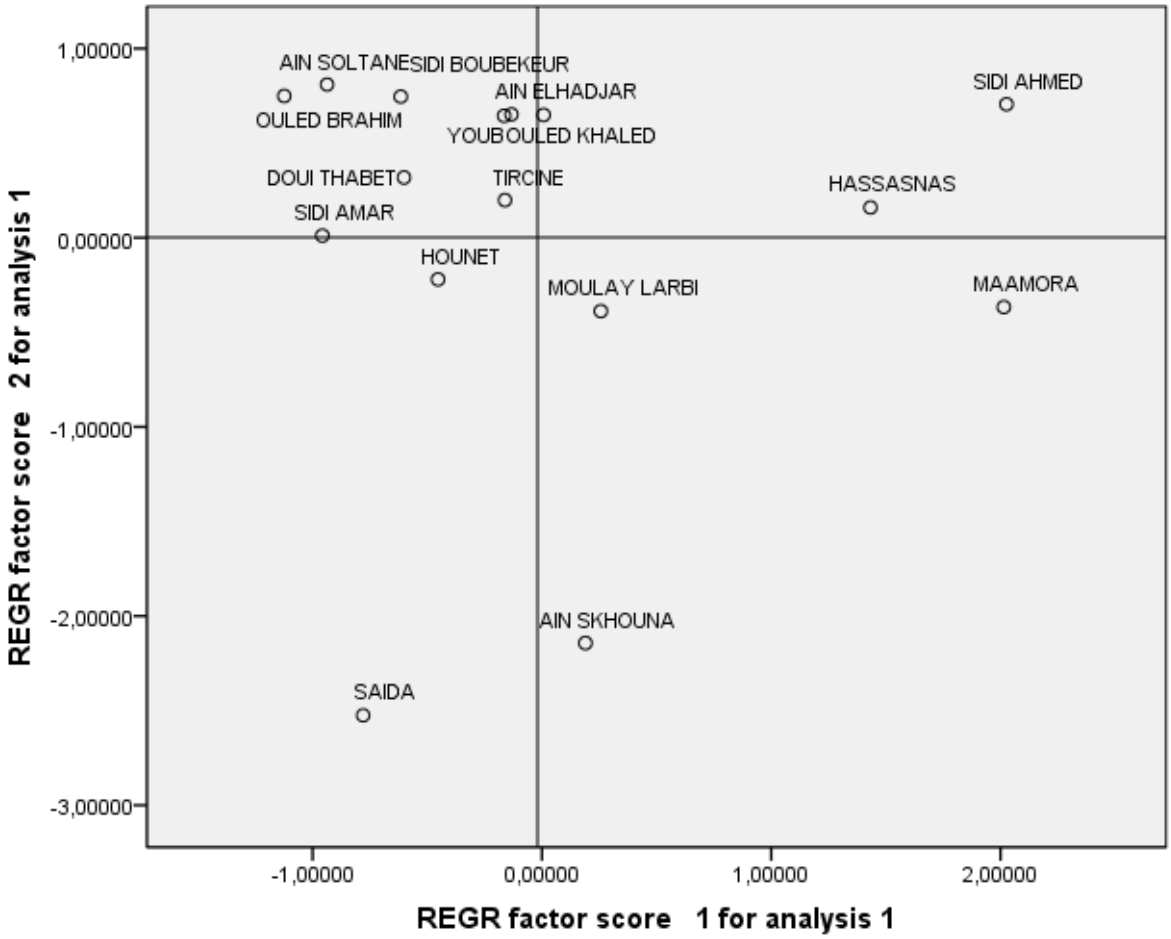

من الشكل نلاحظ ان

بالنسبة للعامل الاول: نلاحظ من الجدول ان بلديات سيدي احمد، الحساسنة، المعمورة، مرتبطة بقوة مع العامل الاول وبالتالي هذه البلديات لديها خصائص رعوية ولديها انتاج نباتي.

بالنسبة للعامل الثاني: فنلاحظ بلديات عين الحجر، يوب، هونت، اولاد براهيم، اولاد خالد، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، تيرسين مرتبطة ارتباط قوي مع العامل الثاني وبالتالي هذه البلديات لها خصائص فلاحية و زراعية.

اما بلدية سعيدة فارتباطها سالب مع جميع خصائص وهذا راجع الى طبيعتها الحضارية، اي انعدام اية ارتباط من الجانب الزراعي او الرعوي في البلدية.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي كانت لنا في مديرية المصالح الفلاحية للولاية، وجمعنا للمعلومات وتقييم عوامل التنمية الفلاحية لولاية سعيدة توصلنا ان الولاية فلاحية ذات نشاط رعوي ونشاط زراعي (حبوب وخضروات)، ونشاط حيواني.

وهذا ما يساعد السلطات على تنمية الفلاحية وزيادة في مشاريع الفلاحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لكل بلدية وذلك بتحديد نقاط القوة والضعف من خلال خصائص التي تتوفر عليها بلديات الولاية وذلك لتعزيز قدرة الوحدة المحلية.

ان التنمية الفلاحية لها اهمية كبيرة من خلال المساهمة في الحفاظ على بيئة الانسان التي يعيش فيها بالإضافة الى تحسين العيش الكريم من خلال مكافحة اشكال الفقر والامن الغذائي الذي له اثر كبير على مستويات التعليم و الصحة الانسانية وهو ما يسعى اليه الدول من خلال تحقيق الاهداف الانمائية والجزائر كغيرها من البلدان تسعي لتحسين وتوفير كل ما يحقق هذا الاهداف وخاصة في المجال الفلاحي بالرغم من صعوبات التي تواجهها في تحسين وتطوير القطاع الفلاحي من خلال اعطاء الاهمية البالغة للاستثمارات في هذا القطاع وكذا الجهود المبذولة في الدعم التقني والمالي للفلاحين من اجل النهوض بهذا القطاع، ان من بين النتائج النمذجة الكمية للمتغيرات التي تربط الاستثمار الفلاحي والتي تبين من خلالها ان الاستثمارات التي انجزتها الجزائر كان لها تأثير على بعض المتغيرات المتعلقة بالتنمية والتي تستدعي تطويرها والمحافظة عليها كمكاسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على مستقبل الاجيال في اطار التنمية الفلاحية، ومع هذا لاتزال هناك تحديات كبيرة فيما يخص الاستثمار الفلاحي في الجزائر والتي يجب ايلاؤها اهمية عند تطبيق طرق الكمية في تأهيل القطاع الفلاحي.

تعتبر الفلاحة بالنسبة لجميع الدول ركيزة أساسية للتنمية ، لذلك يجب الحرص أكثر على دور الفلاحة التنموي , و التعامل مع قطاع الفلاحة على هذا الاساس المتعدد الجوانب و

البعيد المدى , الذي لا يكتفي بمقياس العائد الاقتصادي وحده بل يتعداه الى العوائد الاجتماعية و البيئية التي تتصل بأمن البلد و سلامة البيئة و صحة المواطنين.

قائمة المصادر

* Hadj nacre rostomi les chers de la reforme ،Alger

* ONS employ et chomage an 4eme trimester 2004/20/0p1.

* مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة.

* الديوان الوطني للإحصائيات.

قائمة المراجع بالعربية

*عبد الوهاب مطر الداهري اسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي (ط 1 مطبعة العالي بغداد 1969).

* البنك الدولي للإنشاء و التعمير تقرير عن التنمية في العالم 2008، الزراعة من اجل التنمية واشنطن 2007.

*الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية ،تقرير الفقر الريفي نوفمبر 2011،طباعة كانتيلي روما لإيطاليا.

*عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،الاتجاهات الحديثة في التنمية (الدار الجامعية الاسكندرية 2000).

*دحماني علي أنواع التنمية و اهميتها بالنسبة للمجتمعات الخاصة المتخلفة مجلة دراسات اقتصادية دورية فصلية ،العدد17،اكتوبر 2010.

*منظمة الاغدية والزراعة الامم المتحدة في العالم صوب 2010–2023 تقرير موجز روما 2002.

*نضال رشيد صبري التخطيط و الرقابة المالية في المنشآت الزراعية ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية الاردن،1994).

*بخوش صبيحة "السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "الطبعة 1981.

*حسن بهلول القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1976.

* قانون رقم 06-24 مؤرخ في 6 ذي الحجة 427 الموافق ل 26 ديسمبر 2006 يتضمن قانون المالية لسنة 2007، لجريدة الرسمية رقم 85.

* لنقار بركاهم سمية: منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة في مجال الملكية وتسيير ط 1 الديوان الوطني للأشغال التربوية 2004.

* عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، اساليب البحث العلمي والتحليل الاحصائي دار الشروق للنشر والتوزيع (الطبعة الاولى،2005).

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

FAO statistic al year book prodnced Economic and sosia Devlopment Roma 2010

http://w.w.w.fao.org/bocrep/015/an081m/an079aoo.htm(25/04/2012).a

http://bekkar.site11.com/

الدراسات السابقة

. مذكرة لنيل شهادة ماجيستر «إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الثمانينات "معهد العلوم الزراعية جامعة تلمسان 1994/1993

الجدول رقم:01 المساحة المزرعة والمحصودة.

البلديـــــــات	المساحة المزروعة (هكتار)	القمح الصلب		القمح اللين		الشعير		الخرطال		المجموع	
		الإنتاج (قنطار)	المحصود (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المحصود (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المحصود (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المحصود (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المحصود (هكتار)
مولاي العربي	13312	24080	2638,5	30957	4309	56700	4500	5710	416	117447	11863,5
حساسنة	13190	27250	3950	18500	2500	23560	2290	1228	260	70538	9000
سيدي احمد	12533	20275	1931	32300	4250	59400	4500	5640	450	117615	11131
عين الحجر	11541	46996	4845	21389	2516,5	35100	2700	4830	412	108315	10473,5
يوب	10202	5780	773	19980	3138	22560	1905	774	72	49094	5888
هونت	6320	2382	459,5	11175	1605	12312	1025	516	43	26385	3132,5
ذوي ثابت	6101	6070	940,5	10810	1526	9264	772	1092	91	27236	3329,5
سيدي بوبكر	6000	800	40	2904	300	16000	1600	1000	100	20704	2040
اولاد خالد	5000	10600	800	1800	360	6560	600	1800	180	20760	1940
عين السلطان	4200	18454	2034	4000	590	8310	870	1680	160	32444	3654
معمورة	4200	2960	700	1400	620	4850	1340	0	0	9210	2660
اولاد ابراهيم	3060	6092	839	3600	700	14490	1461	700	60	24882	3060
تيرسين	3000	6140	770	3312	388	9940	1060	1780	210	21172	2428
سيدي اعمر	2900	5705	400	1240	240	3000	300	1200	120	11145	1060
عين السخونة	2900	4100	500	5000	650	19980	1310	0	0	29080	2460
سعيدة	1871	4938	697	2824	396	4108	471	1645	174	13515	1738
مجموع	**106330**	**192622**	**22317,5**	**171191**	**24088,5**	**306134**	**26704**	**29595**	**2748**	**699542**	**75858**

الجدول رقم02: المساحة وكمية الانتاج.

البلديات	المساحة الاجمالية(هـ)	المساحة المنتجة (هـ)	الانتاج (قنطار)
سيدي اعمر	682	658	16 325
اولاد خالد	625	596	14 900
سيدي بوبكر	586	540	13 150
اولاد ابراهيم	393	270	9 353
ذوي ثابت	225	187	6 700
عين السلطان	300	214	6 420
يوب	215	210	6 300
هونت	347	195	5 340
تيرسين	277	230	4 140
عين الحجر	723	219	3 270
سيدي احمد	140	121	2 720
سعيدة	67	67	1 440
معمورة	28	27	470
الحساسنة	27	8	203
مولاي العربي	50	8	120
عين السخونة	30	6	104
المجموع	**4 715**	**3 556**	**90 955**

الجدول رقم03: العتاد المستفاد منه في اطار دعم الدولة سنة 2016.

البلديـــــــات	الجرارات	العتاد المرافق	الجرارات+ العتاد المرافق	عدد آلات الحصاد والدرس
سيدي احمد	71	16	87	/
مولاي العربي	32	13	45	/
عين الحجر	15	21	36	/
تيرسين	07	19	26	/
يوب	05	08	13	/
عين السلطان	06	06	12	/
سيدي بوبكر	04	03	07	/
معمورة	04	01	05	/
حساسنة	05	04	09	01
هونت	04	02	06	/
اولاد خالد	03	05	08	02
اولاد ابراهيم	02	07	09	01
سيدي اعمر	02	03	05	01
ذوي ثابت	01	05	06	/
سعيـدة	01	/	01	/
عين السخونة	/	01	01	/
المجموع	**162**	**114**	**276**	**05**
مبلغ الدعم (دج)	**145.003.900,00**	**11.791.217,02**	**156.795.117,02**	**31.484.800,00**

الجدول رقم 04: اجمالي انتاج الحليب خلال الموسم 2016/2015.

البلدية	مجموع الإنتاج الحليب بمختلف أنواعه (لتر)	مجموع إنتاج حليب البقر (لتر)	عدد رؤوس البقرالحلوب
سيدي احمد	6 836 280	3 827 304	1 838
حساسنة	4 366 920	2 799 144	1 530
مولاي العربي	3 641 400	2 587 200	1 322
عين الحجر	3 506 820	2 845 200	1 728
معمورة	2 999 540	1 468 152	825
تيرسين	2 839 800	1 938 600	1 265
عين السخونة	2 040 860	1 285 416	809
عين السلطان	1 727 420	1 017 840	675
ذوي ثابت	1 715 920	1 576 910	729
اولاد خالد	1 700 060	1 081 200	810
اولاد ابراهيم	1 623 260	1 145 280	747
يوب	1 348 100	941 040	522
سعيدة	1 273 480	1 236 000	654
سيدي بوبكر	973 320	540 864	410
سيدي اعمر	837 880	621 648	452
هونت	549 600	408 312	201
المجموع	**37 980 660**	**25 320 110**	**14 518**

الجدول رقم 05: انتاج اللحوم والبيض.

البلديات	اللحوم الحمراء (بقر- غنم- ماعز) (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	البيض (1000 وحدة)
سيدي احمد	16 340	1 322	2 260
حساسنة	9 049	3 810	/
معمورة	8 914	1 823	/
عين الحجر	8 350	4 345	7 830
مولاي العربي	7 854	2 700	2 240
تيرسين	7 516	1 480	/
عين السلطان	6 328	789	/
عين السخونة	5 534	281	/
اولاد ابراهيم	4 883	1 782	/
اولاد خالد	4 101	591	3 134
يوب	3 408	3 024	2 304
سيدي بوبكر	3 093	761	404
ذوي ثابت	2 827	2 016	1 152
سعيدة	2 746	3 557	1 870
سيدي اعمر	2 626	606	2 121
هونت	2 012	1 800	1 440
المجموع	**95 580**	**30 686**	**24 755**

OCCUPATIO DES SOLS PAR COMMUNE (ANNEE2016).

Code	commune	SUP.TOTAL EUTILISEEPARLAGRICULTURE	S.A.U.(HAS)	PACCAGESETPARCOURSHAS	TERRESFORESTERESHAS	TERRESIMPRODUCTAFFECTEES ALAGRICULTUR	TERRESIMPRO.NONAFFECTEES LAGRICUL	SUPERFICIEIRRIGUEE
2001	Saida	5140	3430	809.70	408	900	2032.3	96
2002	Douithabet	13655	10648	845.4	7950	2162	84.6	1359
2003	Ain elhadjar	22624	22035	207.00	18657	382	449.15	2013
2004	Ouled khaled	16087	14689	600.00	4283	797.8	350.2	2080
2005	Moulay larbi	35750	22244	121.00	6084	7542	536	1501
2006	Youb	31755	25494	165.00	12185	6139.5	370.5	1156
2007	Hounet	13844	13634	80.00	3653	45.03	112.97	781
2008	Sidi amar	9181	9001	130.00	7219	100	380	1650
2009	Sidi boubekeur	16484	16330	11.00	7824	24	262	1344
2010	Hssasnas	33816	33523	48431.00	23894	282	239.6	308
2011	Maamora	107024	37374	73431.74	14503	21218.95	123.05	88
2012	Sidi ahmad	115122	41459	26230.00	10145	232	462.51	3613
2013	Ain skhouna	32946	5450	971.00	7261	1266	233	794
2014	Oulad brahim	15033	12809	1486.75	9947	1253.38	369.62	2023
2015	Tircine	27159	25618	180.00	14829	54	152.25	1309
2016	Ain soltane	15729	14468		9983	1080.55	208.45	2163

PRODUCTION AGRICOLE ANIMALE(NBR DE TETES)

ANNEE2016.

Code	commune	B0vins	ovins	Caprins	Equins
2001	Saida	1014	8297	3500	250
2002	Doui thabet	1058	25780	2560	59
2003	Ain elhadjar	3478	68740	9440	410
2004	Ouled khaled	1216	34915	1100	180
2005	Moulay larbi	2797	68225	10940	265
2006	Youb	759	31600	2400	28
2007	Hounet	320	16431	2074	47
2008	Sidi amar	594	13915	1555	200
2009	Sidi boubekeur	502	27410	560	150
2010	Hssasnas	2524	102550	3296	589
2011	Maamora	1315	91650	1750	425
2012	Sidi ahmad	3909	176050	19800	481
2013	Ain skhouna	1326	61345	1275	181
2014	Oulad brahim	1146	39165	2128	183
2015	Tircine	2297	70640	3022	189
2016	Ain soltane	1216	52240	4044	199

PRODUCTION AGRICOLE VEGETALE(EN QX) ANNEE2016.

Code	commune	cereales	maraichage	Arboriculture	Vigne
2001	Saida	13515	0	1440	0
2002	Doui thabet	27236	84274	11569	480
2003	Ain elhadjar	108315	300925	5590	600
2004	Ouled khaled	20760	108480	20424	180
2005	Moulay larbi	117447	251250	272	0
2006	Youb	49094	70208	11605	190
2007	Hounet	26385	58235	7937	0
2008	Sidi amar	11145	102440	22882	420
2009	Sidi boubekeur	20704	71530	17995	360
2010	Hssasnas	70538	19200	383	0
2011	Maamora	9210	4450	540	0
2012	Sidi ahmad	117615	352135	3722	100
2013	Ain skhouna	29080	18160	104	0
2014	Oulad brahim	24882	161840	15955	635
2015	Tircine	21172	105410	3030	0
2016	Ain soltane	32444	162260	11339	220

REPARTITION DES EXPLOITATIONS EN AGRICUL TURES PAR COMMUNE (ANNEE2016).

Code	Commune	**Nbre E.A.I**	**NBRE E.A.C**	**NBRE PRIVE**
2001	Saida	26	12	311
2002	Doui thabet	36	34	643
2003	Ain elhadjar	142	87	640
2004	Ouled khaled	135	58	1032
2005	Moulay larbi	337	52	944
2006	Youb	299	62	913
2007	Hounet	22	31	967
2008	Sidi amar	42	28	377
2009	Sidi boubekeur	55	55	730
2010	Hssasnas	141	36	919
2011	Maamora	63	0	894
2012	Sidi ahmad	272	30	1128
2013	Ain skhouna	540	0	87
2014	Oulad brahim	147	32	496
2015	Tircine	34	24	557
2016	Ain soltane	98	48	535

ملخص :

يسعى هذا البحث الى تسليط الضوء على مفهوم التنمية الفلاحية، من خلال عرض اهم المفاهيم المرتبطة بها، كما سيتم تطبيق طرق الكمية على التنمية الفلاحية بالولاية، مع استعراض سياسة اعادة هيكلة القطاع الفلاحي والاصلاحات التي باشرتها الجزائر، سعيا منها للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر وتوفير الاحتياجات بهدف زيادة التنمية، على اعتبار ان قطاع الفلاحة هو احد القطاعات الاستراتيجية التي لها دور حيوي في ضمان التنمية وذلك بالوقوف على هذه المعالم، من خلال اعطاء نظرة عن التنمية، وكيفية تقييم الفلاحة للولاية من خلال استخدام طرق الكمية، وقد توصلنا من خلال تقييم وتحليل ان طرق الكمية قد ساهمت في ارسال اسس متينة لتنمية الفلاحة، من خلال الاهتمام بمختلف شعب الفلاحة على حد سواء، ما من شانه ان ينهض بالاقتصاد الوطني، ولكن تبقي الارادة في سبيل تفعيل هذا الاستخدام الطرق الكمية لاستشراف احسن للمستقبل، هي المسعى الحقيقي لنهوض بالقطاع.

RESUME:

L'objectif de ce modeste travail (mémoire) est de faire comprendre et savoir le développement rural ،à partire de l escposition des grands aces qu'ils appartiennent puis on va appliquer les statistiques sur ce développement rural de la wilaya ، avec une petite escposition d'une politique qui sert à montrer la réhabilitation du domaine de l'agriculture، et les reformes mises par l'état.

On est arrivé qui les statistiques sont les piliers du développement rural à partir d'un pertinent développement rural à partir d'une pertinente évaluation et analyse، dont l'économie de l'algérien reste l ultiune objectif et qui se base sur la volonté et la bonne utilisation des stratégies des statistiques.